2023

المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد أحداث الربيع العربي 2011

رحاب أبو العلا صالح أبو العلا

باحث دكتوراه العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

الملخص

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية، متمثلة في البعد الاقتصادي لسياسات الدول الخارجية والعلاقات التجارية والاستثمارية فيما بينهم، نظراً لما تمثله عملية صنع القرار السياسي من اشتمال على أهداف معلنة وأهداف غير معلنة، ولقد اتسمت تركيا بالبراعة في التعامل مع الملفات الإقليمية من منظور تحقيق منافع اقتصادية من خلال ممارساتها السياسية الخارجية تجاه دول المنطقة ومنهم كل من ليبيا ومصر. ومن ثم، فقد سلطت الدراسة الضوء على البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية تجاه مصر وليبيا وبيان المصالح الاقتصادية التي استطاعت تركيا تحقيقها أو على الأقل الحفاظ على الوضع القائم، وقد تسنى لتركيا ذلك عن طريق التدخل المؤثر في الأزمة الليبية، والسياسات التي اتخذتها في التعامل مع مصر، والتي مثلت تعاطيا مغايرا في السياسة الخارجية التركية حيث جاءت على النقيض من نظرية صفر مشاكل مع الدول المجاورة، وبناء على دراسة حالة السياسة الخارجية التركية تجاه دولتي مصر وليبيا وضعت الدراسة سيناريو لمستقبل العلاقات بين تركيا من ناحية، وكل من مصر وليبيا من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، العلاقات التركية المصرية، التدخل التركي في ليبيا، العلاقات الاقتصادية، الدور الإقليمي التركي.

Abstract

Economic diplomacy is one of the most important instruments of foreign policy, namely, the economic dimension of the policies of foreign States, given that the political decision-making process represents the inclusion of declared objectives and undisclosed objectives. Turkey has been good at dealing with regional issues from the perspective of achieving economic benefits through foreign policy vis-à-vis Libya and Egypt. Turkey has been able to do so through the influential intervention in the Libyan crisis and the policies it has adopted in dealing with Egypt, in contrast to the theory of zero problems with neighboring countries, and the study has developed a scenario for the future of relations between Turkey, on the one hand, and Egypt and Libya, on the other hand.

Key words: Turkish foreign policy, Turkish-Egyptian relations, Turkish intervention in Libya, The economic relations, Turkish international relations.

مقدمة

قد ارتبطت تركيا وشمال أفريقيا منذ قرون بالروابط السياسية والثقافية. ولكن منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية في عام 1923، كانت تركيا قد عزلت نفسها عن مناطق نفوذها التقليدية، بما في ذلك شمال أفريقيا. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت تركيا لتعزيز علاقاتها مع الغرب وامتنعت عن الاهتمام بالقضايا العربية. ومع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، تحت قيادة رجب طيب أردوغان، أصبحت تركيا تدريجياً أكثر اهتماماً بشمال أفريقيا مرة أخرى. في الانتفاضات العربية التي اندلعت بعد عام 2011، شهدت السياسة الخارجية التركية في التعامل مع شمال أفريقيا نقطة تحول هائلة. شهدت هذه الفترة نفوذاً متزايداً للحركات السياسية الإسلامية، والتي قد تكون حلفاء محتملين لتركيا في المنطقة. ولقد سعت تركيا إلى تعزيز نفوذها من خلال الوسائل الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي الآونة الأخيرة من خلال الوجود العسكري. ومع ذلك، هناك العديد من العقبات والتحديات التي تعترض سعي تركيا إلى إحياء نفوذها التاريخي في المنطقة. وفي هذه الاستراتيجية التركية الجديدة، تعتبر شمال أفريقيا هدفاً ووسيلة في نفس الوقت: فهي تشكل هدفاً للتجارة والاستثمار في تركيا، حيث تمثل المنطقة سوقاً ضخمة تضم نحو 200 مليون مستهلك، ومصدراً للتحالفات الاستراتيجية المحتملة. وهي أيضا بوابة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أعلن الرئيس أردوغان خلال زيارته الرسمية للجزائر في 26 يناير 2020، أن تركيا تسعى لزيادة حجم التجارة مع أفريقيا في المستقبل القريب إلى 50 مليار دولار، والتي بلغت 26 مليار دولار في عام 2020. (رئاسة الجمهورية التركية، 2020).

إن تركيا تعتمد في البداية على إليتين أساسيتين للعودة إلى المنطقة: الأولى، العامل الاقتصادي (التجارة والاستثمار)، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً. ثانياً، أدوات القوة الناعمة (المسلسلات، والأفلام، والقنوات، والتبادلات الثقافية والتعليمية، واجتذاب الطلاب الأجانب)، من خلال توظيف الروابط الثقافية والدينية والتاريخية لتحسين صورتها وتقديم نفسها كنموذج للعالم الإسلامي. وتهدف الورقة إلى تحديد ماهية البُعد الاقتصادي لسياسة تركيا الجديدة تجاه مصر وليبيا، من خلال

استعراض السياسات المستخدمة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، فضلاً عن استعراض تلك الأهداف.

أهمية البحث

- **الأهمية العلمية**

ترجع الأهمية العلمية إلى إثراء المكتبة الأفريقية والعربية، بمرجع عن واقع ومستقبل الصراع في منطقة شمال أفريقيا، من خلال تناول الدراسة للأمر من منظور مغاير للمنظورات السابقة التي تتسم بالندرة النسبية تجاه الموضوع محل الدراسة.

- **الأهمية العملية**

محاولة مقاربة الدراسة للعوامل الواقعية التي أدت للصراع؛ والتي لا زالت متواجدة كأحد مسببات التجاذب بين تركيا والقوى الكبرى من ناحية، وبين تركيا ومصر من ناحية أخرى، وعامل رئيس للتدخلات الأجنبية في دول شمال أفريقيا.

مشكلة البحث

تتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة عن تساؤل هام: إلى أي مدى أثر العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا منذ أحداث الربيع العربي 2011؟ والذي تناولته العديد من الدراسات على أنه عامل هامشي غير مؤثر بشكل كبير في طبيعة العلاقات بين الأطراف، بل ومشكل لطبيعة الأحداث في المنطقة برمتها. من خلال ما تم عرضه في إشكالية، تأتي التساؤلات البحثية على النحو التالي:

1- ما العامل الاقتصادي المحرك للسياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا؟

2- ما البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر؟

3- ما مستقبل العلاقات التركية-الليبية؟ والعلاقات التركية-المصرية؟

أهداف البحث

يستهدف هذا البحث دراسة مدى تأثير العامل الاقتصادي في صياغة توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه كل من مصر وليبيا وكذلك تحليل سلوك السياسة الخارجية التركية للوقوف على

مدى قدرتها لتطويع توجهات سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها القومية وبخاصة التي تعود منها بعوائد ومصالح اقتصادية.

منهج البحث

ستتبنى هذه الدراسة منهج صنع القرار لتحليل وتفسير السياسة الخارجية التركية تجاه كلاً من مصر وليبيا في اعقاب احداث الربيع العربي 2011، حيث إن عملية صنع القرار تشغل موقعاً هاماً في دراسة العملية السياسية بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة. فالسياسة والحكم ما هما الا مجموعة من القرارات الصادرة وهذه القرارات تستهدف الدولة من خلالها تحقيق مصالحها وأهدافها القومية على مستوى تعاملاتها الدولية وذلك مع اخذ في الاعتبار مقدراتها وعوامل قوتها الداخلية.

أن السياسة الخارجية هي برنامج عمل الدولة على المستوى الخارجي ولذلك فأن القرارات هي التطبيق العملي والفعلي لهذا البرنامج في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية وهذا ما يمثل عملية صنع القرار التي يتأثر فيها متخذ القرار بعدد من العوامل الخاصة بالبيئة الداخلية والخارجية للقرار ويلاحظ أيضا من خلال هذه العملية التغذية العكسية أو ردود الفعل على القرارات التي تم أتخذها والتحقق من فعاليتها في تحقيق أهدافها. ويعتبر منهج صنع القرار أحد اهم المناهج الشائعة في الدراسات السياسية وذلك لأنه ينظر الى النظام السياسي باعتباره ميكانزيم لصنع القرارات، كما ان عملية صنع القرار وظيفة تعرفها كافة النظم السياسية بشتى صورها واشكالها.

ويقوم منهج صنع القرار على اساس افتراض أن السياسة تعنى سلسة من صنع القرارات وبالتالي لا يمكن دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات قبل دراسة عملية التحضير لبناء القرار، ويوكد منهج صنع القرار في إطار دراسته للقرارات السياسية على الدور القوى الذي يقوم به رئيس الدولة والمجموعة العاملة معه داخل النظام السياسي.

يعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج ملائمة لدراسة وتفسير السياسة الخارجية التركية تحديداً لأنها سياسة تتميز بالديناميكية وتعتمد على دور القائد السياسي والذي يظهر من خلال مجموعة من القرارات والخطابات السياسية. كما أن الفترة الزمنية محل الدراسة تميزت بالتغيير المستمر وكانت الدول في هذا الإطار توضح مواقفها السياسية من خلال مجموعة من القرارات واللقاءات والخطابات

السياسية والتي بدراستها وتحليلها يتضح موقف وتوجه الدولة محل الدراسة (تركيا) تجاه تطور الاحداث في مصر وليبيا.

إلى جانب منهج صنع القرار ستعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة حيث يهدف هذا المنهج إلى التعرف على وضعية واحدة معينة، وبطريقة تفصيلية دقيقة بمعني أن الحالة التي يصعب فهمها، ويصعب اصدار الحكم عليها نظرا لوضعيتها المميزة أو الفريدة، ويمكن التركيز عليها بمفردها وجمع البيانات والمعلومات الخاصة بها ثم تحليلها والتعرف على جوهر موضوعها تمهيداً للتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها (غلبان وغنيم، 2000). وفي ضوء ذلك يتضح أهمية تناول الدور التركي في المنطقة العربية باعتباره دراسة حالة لتحليل وتفسير الأبعاد الاقتصادية في توجهات السياسة الخارجية التركية.

كما أن دراسة الحالة هي طريقة لدراسة وحدة معينة قبيلة، مجتمع محلي، أو منشأة، أو دولة، أو إقليم، أو منطقة جغرافية معينة دراسة تفصيلية عميقة بغية استجلاء جوانبها للخروج بتعميمات يصلح تطبيقها على الحالات الأخرى المماثلة. وفي مثل هذه الدراسات المعنية بمنهج دراسة الحالة يتعين على الباحث تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً. كما يساعد المنهج الباحث على تقديم معلومات وفيرة وفهم الحالة محل الدراسة بصورة أكثر عمقاً بالإضافة إلى المساهمة في تفسير النتائج. تعد عناصر دراسة الحالة كما يراها Allport هي وصف الحالة الحاضرة، سرد المؤثرات السابقة ومراحل النمو المتعاقبة، والاشارة للاتجاهات المستقبلية (بدر، 1996).

أدوات البحث

ستعتمد الدراسة على البحث المكتبي، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على المراجع المتوفرة بالمكتبات والمواقع الإليكترونية الرسمية والموثقة. وستعتمد الدراسة ايضا على الدراسات الاجنبية بنسبة كبيرة لأن معظم التقارير والدراسات يتناولها باحثين اتراك ومترجمة للغة الإنجليزية وبعضها للعربية إلى جانب الدراسات التي كتبها باحثين عرب وتمثل الرؤية التحليلية غير التركية للسياسة الخارجية التركية. ويمكن تقسيم مصادر الدراسة إلى مصادر أولية وأخرى ثانوية:

المصادر الأولية: ستعتمد الدراسة على المواقع الحكومية التركية والتي تقدم قاعدة بيانات وإحصائيات حول الوضع الاقتصادي التركي باستمرار وتوضح مدى التغير والتطور الذي يشهده. ومن أهم هذه المواقع موقع وزارة الخارجية التركية التي توضح تقارير ودراسات حول مستوى العلاقات الثنائية بين

تركيا والدول الاخرى ومستوى التبادل التجاري. وموقع وزرة الاقتصاد التركي الذي قدم إحصائيات حول الاقتصاد وتطوره، وايضا العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المنطقة العربية. ومعهد الاحصاء التركي ويمثل المصدر للبيانات الرسمية التركية المختلفة المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياحة والتكوين الاجتماعي للسكان. الخ.

كما ستعتمد الدراسة على البيانات الرسمية للدول العربية للتأكد من صحة المعلومات الواردة في المواقع التركية وهذا بالإضافة إلى الاعتماد على المواقع الرسمية الدولية كموقع الامم المتحدة، والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات المعنية بحركة التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية الثنائية بين الدول.

المصادر الثانوية: ستعتمد الدراسة بالأساس على كتابات الباحثين العرب حول الدور التركي في المنطقة العربية بالإضافة إلى كتابات الكتاب الاتراك أنفسهم ومنهم مصطفي ايدن وهو باحث متخصص في الشئون التركية، واحمد داود أوغلو الذي تدور كتاباته بالأساس حول التغيير والتحور الملحوظ في السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية التركي للسلطة.

كما ستعتمد الدراسة على عدد من المقالات والدراسات المعنية بالشأن التركي والمنشورة بالدوريات العلمية مثل: Turkish Policy Quarterly, Insight Turkey, Turkish Journal of International Relations.

إلى جانب ما تقدم من مصادر أولية وثانوية ستعتمد الباحثة على تحليل المضمون الكيفي لخطابات القادة الاتراك حول توجهات السياسة الخارجية وكذلك تحليل للخطابات والتقارير الصحفية والتليفزيونية التي تستوضح المكانة الاقتصادية لتركيا وذلك في ضوء الصعوبات التي تواجهها البحث حيث سيقتصر التحليل على الخطابات المترجمة للغة العربية أو الإنجليزية.

كما ستلجأ الباحثة إلى توظيف تحليل المضمون الكمي وذلك خاصة ان الدراسة تركز على الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية والتي يتم استكشافها من خلال بعض المؤشرات والارقام التي تسرد في التقارير الاقتصادية سواء كمؤشرات أولية وإجمالية أو أرقام تفصيلية حول وضع الاقتصاد التركي ومستوي التبادل التجاري بين تركيا وبعض الدول كمؤشر هام ودال على مستوى تطور العلاقات بينهما ويوضح التوجه الاقتصادي واهمية المصالح الاقتصادية على اجندة السياسة

الخارجية التركية. وفي ظل تطور هذه المؤشرات وتحليلها كمياً ستستطيع الدراسة تحليل ورصد الوزن النسبي للمحددات الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية

الدراسات السابقة

تنقسم الدراسات السابقة التي تعتمد عليها الباحثة في هذه الدراسة إلى مجموعتين، تهتم المجموعة الأولي بالدراسات التي تستوضح السياسة الخارجية التركية وتقدم تحليل للدور الإقليمي التركي. أما المجموعة الثانية من الدراسات تجمع الدراسات التي توضح الأبعاد الاقتصادية في تحليل السياسة الخارجية التركية وكيف يمثل العامل الاقتصادي دور مهم في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية التركية والتأثير بشكل مباشر على عملية صنع القرار التركي.

أولا: المجموعة الخاصة بدراسات تحلل السياسة الخارجية التركية ومكانة تركيا في المنطقة

وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تقدم تحليل وتفسير عميق للسياسة الخارجية التركية في المنطقة منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم.

1- الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط 2011-2014. (عبد الرحمن، 2018)

تستهدف هذه الدراسة تحليل الدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011 وهو العام الذي شهد احداث الربيع العربي في المنطقة (تونس، مصر، سوريا، ليبيا) والتي اعتبرتها الدراسة نقطة تحول في ملامح الدور التركي في المنطقة. استخدمت الدراسة اقتراب الدور في تحليل وتفسير السلوك الخارجي للحكومة التركية تجاه القضايا المختلفة في المنطقة سواء الربيع العربي أو الاتفاق النووي الإيراني بالإضافة إلى القضية الفلسطينية والموقف من الجماعات الإرهابية والمصالحة مع إسرائيل. واستنادًا إلى اقتراب الدور نجحت الباحثة في تقديم رؤية مستقبلية حول الاستمرارية والتغير في ملامح الدور التركي في المنطقة.

2- الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات. (الرحاحلة، 2014)

تهدف هذه الدارسة إلى التعريف على طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام هذا الدور، وبيان أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، كما هدفت إلى قراءة وتحليل الأبعاد السياسية والاستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة

الشرق الأوسط. ستعتمد الدراسة في الإجابة عن الإشكالية المطروحة على الأسلوب الوصفي والتحليلي بهدف التعرف على الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات". وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الموقع الجيو–ستراتيجي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتي سواء في أطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة. كما تبين أن حزب العدالة والتنمية ممثلاً بأقطابه الثلاث (أردوغان، غول، وأوغلو) نجح في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوي المنطقة وشعوبها على مستوي الحكومات العربية عاملاً محرجاً خاصة الموقف التركي من حرب غزة الأخيرة.

3– الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. (مرتضى، 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذه الاستراتيجية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: أن السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط كانت تخاف النظام العربي الرسمي في العديد من القضايا وأبرزها القضية الفلسطينية، كما تبين أن النظام العربي الرسمي في العديد من القضايا وأبرزها القضية الفلسطينية، كما تبين أن النظام العربي قد تعاض مع السياسة التركية في أكثر الملفات سخونة وهو الدور الإيراني حيث كانت الانظمة العربية تأمل أن يكون الدور التركي عنصر توازن في مواجهة النفوذ الإيراني وهذا الأمر لم يحصل، كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن تركيا دخلت مع دخول حزب العدالة والتنمية إلى منطقة الشرق الأوسط بعد انكفاء دام عقود منذ الحرب العالمية الأولي عن لعب دور إيجابي وهذه صعوبة يمكن أن تواجه تركيا وتدفعها إلى التخبط والارتباك في العيديد من الملفات، كما توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية والشرق أوسطية التي تدخلها تركيا حديثاً ليست خالية من تأثيرات وأدوات القوي إقليمية غير عربية كالولايات المتحدة الأمريكية وإيران والتي لن تتخلي عن أي

حصة من أدوارها لقاء أن تفسح موطني قدم لقوة جديدة ناهضة وحتي أن كانت كل قوة تتحفظ أو تعارض الدور التركي الجديد من زاوية مختلفة عن الأخرى.

4- الدور الإقليمي لتركيا في ظل الربيع العربي. (طاهر،2013)

تناولت الدراسة رصد الدور التركي عن طريق تحديد الأسباب والعوامل المحفزة له، بالإضافة إلى التعرف على محددات الموقف التركي من ثورات الربيع العربي ومن ثم تداعيات هذه الثورات على الدور الإقليمي التركي ثم تقييم هذا الدور في ضوء المعطيات السباقة ورؤية مستقبلية واستشراف للدور الإقليمي التركي في أعقاب ثورات الربيع العربي. وتوصلت إلى أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة وشهدها العالم، وساهمت في وضع تركيا أمام خيارات استراتيجية تتأرجح ما بين غياب وعزلة عن عالم عربي واسلامي يرتبط بها جغرافياً وتاريخياً، وبين تعنت ورفض أوروبي لا يقبل بها أو بمشاركتها، ولكنه يخشى تركياً وانفلاتها مما كان من تركيا إلا أن اختارت عمقها الاستراتيجي مع الابقاء على حبل الود موصولا مع غربها الأوروبي.

5- العلاقات التركية مع الشرق الأوسط. (ستيف، 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة وأهمية الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط كسعي تركيا لأخذ مكانة في الشرق الأوسط وجاء ذلك بشكل خاص بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا وهو حزب ذو جذور إسلامية الذي يعود في أصوله إلى نجم الدين أربكان، وذلك بعد أن كانت تركيا منذ فترة طويلة تلعب دور المراقب الفاتر والحذر من السياسية في الشرق الأوسط وتكريس معظم الطاقة الدبلوماسية على إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات مع أوروبا والولايات المتحددة الأمريكية هذا التوجه الغربي خاصة عضوية أنقرة في حلف الشمال الأطلسي حيث كان قبل صعود الحزب مصدراً من عدم الثقة حيث كان يميل العالم العربي لعرض تركيا أكثر عمقاً ومزيج من إرث الاستعمار العثماني في الشرق الأوسط والسياسة الكمالية الرسمية العلمانية، والذي بدأت للكثيرين في الشرق الأوسط كما الإلحادية، وزرع الانقسام بين تركيا والعالم العربي وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن ثورات الربيع العربي سوق تؤثر بشكل كبير على مكانة تركيا في المنطقة العربية وتعيدها إلى دورها الإقليمي في المنطقة أكثر من ذي قبل ولن تعود تركيا، لأن تصبح ذات دور ثانوي.

ثانيا: المجموعة الثانية الخاصة بدراسات تحليل الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية

1- جمعيات رجال الاعمال والسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2002-2012. (أحمد،2015)

تستهدف الباحثة من هذه الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي وهو ما هي العوامل الاقتصادية وجماعات الضغط التي دفعت السياسة الخارجية للصعود والنمو في المجال الاقتصادي. وذلك من خلال استخدام اقتراب الاقتصاد السياسي في تفسير وتحليل السياسة الخارجية التركية الهادفة لأن تصبح دولة إقليمية فاعلة في المنطقة من خلال شبكة متداخلة ومتكاملة من العلاقات الاقتصادية حيث أكدت الدراسة أن هناك دور محوري وملموس للبعد الاقتصادي في توجيه وصياغة السياسة الخارجية التركية. تستخدم الدراسة العلاقات التركية السورية قبل وبعد الازمة السورية في 2011 لأثبات أهمية وفاعلية البعد الاقتصادي في توجيه السياسة التركية تجاه سوريا.

2- أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، (توتشي، 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، وبينت الدراسة أن سياسة تركيا الخارجية جذبت الكثير من الانتباه، سواء على صعيد الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة الامريكية، وبالفعل، فقد مرت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة ونوعية نشطا أنقرة في منطقة الشرق الأوسط أما اليوم، فإن تركيا في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط أما اليوم، فإن تركيا في سبيل إنها انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط أما اليوم، فإن تركيا في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط. ورغم ان الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد، منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن تغيراً نوعياً قد طرأ على طبيعة هذا الدور وقد توصلت الدارسة إلى عدة نتائج أبرزها مبادرة تركيا بلعب دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا وحركة حماس وإسرائيل، وكذلك توسطت بين الفرقاء المختلفين داخل لبنان والعراق، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وفي هذا السياق، من سوريا والعراق كتطور غير مسبوق، وكذلك الحال بخصوص الاتفاق الذي عقدته السلطات التركية في حزيران عام 2010 مع حكومات لبنان وسوريا والأردن لإقامة مناطق حرة بين هذه الدول تجارياً وسياحياً.

ويؤكد الباحث على أن دراسة السياسة الخارجية التركية في ضوء اقتراب الاقتصاد السياسي هو البعد الغائب في الأدبيات التي تناولت هذا الموضع، ومن هنا جاء اهتمامه بالبحث في هذا المجال. ويوضح أن مبادرات السياسة الخارجية التركية تعكس استفادة تركيا من إسهامات النظرية الوظيفية الجديدة ونظرية الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث إنها تستثمر الفرص الاقتصادية والاعتماد المتبادل لمأسسة علاقتها بدول الجوار من خلال خفض دور القوة العسكرية لصالح التفاعلات الاقتصادية.

3- شبح أتاتورك :7 أعوام من حكم حزب العدالة التنمية (كاجاتباي،2009)

تتناول الدراسة صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى سدة الحكم عام 2002م. وركز الكاتب على الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، حيث إن حزب العدالة والتنمية يمثل النخبة الجديدة، ويحاول أعادة تشكيل المجتمع التركي بحيث يكون انعكاساً له. أيضاً بينت الدارسة أن حزب العدالة والتنمية الذي صعد في 2002 إلى السلطة قد وفر لتركيا فرصة العودة إلى الشرق الأوسط. سبع سنوات مضت على صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا شهدت البلاد خلالها تحولات جذرية فالتغيير وذكاء التعامل مع المعارضة بين الأوساط السياسية والهدوء في طرح السياسات والأفكار، انتهي إلى دولة تركية معاصرة.

4- تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، (ميرال وإس، 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية لتقيد المهتمين بالشأن التركي والمتمركزة حول محورين رئيسيين هما هل تخلت تركيا عن علاقتها مع أمريكا وأوروبا في مقابل علاقات أوثق مع بلدان ترسم حولها علامات استفهام مثل سوريا، وإيران، والجهات غير الحكومية الفعالة في العالم الإسلامي. كما تحلل لدراسة سلبيات وإيجابيات السياسة التركية التي يعتمدها حزب العدالة والتنمية على الوضع الداخلي التركي، وعلى صورة تركيا في العالم، وخصوصاً في عيون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتخلص الدراسة إلى القول بأن حزب العدالة والتنمية يواجه ضغوطاً داخلية قوية لإعادة جعل تركيا لاعباً عالمياً فعالاً وتعزيزي اقتصادها، والحؤول دون توجيه أيديولوجي داخل البلاد. مما دفعه إلى اعتماد منهج عملي في السياسة الخارجية، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح التركية وعلى الرغم من أن ذلك يعني تصادم مع الغرب وأوروبا أو غيرها من الجهات الإقليمية الأخرى الفاعلة إلا أنه يعني أيضاً أن الحكومة التركية سوف تبذل

المزيد من الجهود للبحث عن حسابات أكثر عقلانية لتكاليف وعائدات العداء على أسس أيديولوجية ومن الواضح أن النمو الاقتصادي السريع، والرغبة في الحصول على وضع أفضل في العالم سوق يدفعان تركيا إلى الاستمرار في محاولة متابعة مشاريعها خارج المنطقة المريحة.

بناء على ما تقدم من عرض للأدبيات السابقة، يتضح انه من منظور الاقتصاد السياسي فإن تركيا دخلت القرن الحادي والعشرين مع تطورين داخليين كبيرين: التطور الأول يتمثل في أزمة الاقتصاد التركي في فبراير 2001، والتي صاحبها مجموعة من التطورات والإصلاحات الاقتصادية أدت إلى تحول رأس المال الصناعي لصالح "النمور الأناضولية" التي تحولت لفاعل اقتصادي، والتطور الثاني يتمثل في الانتخابات العامة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية، والتي غيرت المشهد السياسي التركي بالفوز الكاسح لحزب العدالة والتنمية ووصوله إلى الحكم في عام 2002، وصاحب هذين التطورين عملية الأوربة Europeanization المكثفة خلال الفترة من 2002- 2006 والتي عرفت بالسنوات الذهبية للعلاقات التريكة مع دول الاتحاد الأوربي والتي دعمت تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تركيا، وكان لهذين التطورين انعكاسات هامة على السياسة الخارجية التركية، فالتقارب الجغرافي والعوامل الثقافية دفعت صناع السياسة لإعادة تشكيل السياسة مع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطي.

ومن ثم يتضح أن التطور الذي شهدته السياسة الخارجية التركية خلال الفترة من 2002-2012 ارتبط بشكل كبير بتطورات هامة داخل تركيا على المستويين السياسي والاقتصادي، كما أن لأبعاد الاقتصادية أصبحت تمثل "حجر أساس" للسياسة الخارجية التركية.

الإطار المفاهيمي

تقتضي عملية تحليل السياسة الخارجية التركيز على مجموعة من المفاهيم لها أثر فعال في تشكيل موقف من المواقف الدولية يمكن من خلاله لعب دور في توجيه مسار السياسة الخارجية والتي تتمثل في عدد من المفاهيم وهي: مفهوم السياسة الخارجية، المصلحة الوطنية، النظام الإقليمي، والتي تناول كل منها فيما يلي:

1- مفهوم السياسة الخارجية

ارتبطت عملية تحديد تعريف واضح وشامل لمفهوم السياسة الخارجية بالمدارس المختلفة التي تشكل حقل علم السياسة لذلك تعددت تعاريف هذا المفهوم فمن الكتاب من يري السياسة الخارجية

مرتبطة بالمصلحة الوطنية، العقلانية والقوة فيعرف السياسة الخارجية على أنها: "صناعة نمط عقلنة لخيارات الدولة الخارجية تجاه مجالات مصنفة حسب الأولويات النفعية والمصلحية" (برقوق، 2007).

وهناك من يعرفها على أنها: "مجموعة من التوجهات Cluster of orientations تتألف من مواقف وادراكات Perceptions وقيم Values تمليها الخبرة التاريخية Historical experiences والظروف الاستراتيجية Strategic Circumstances التي تتميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات، والمتقاطعة مع مجموعة الالتزامات الخارجية" (Rosenau,1976).

إلا أن أغلب التعاريف رأت في السياسة الخارجية ذلك النسق والنظام والبرنامج ولمخطط الذي تقوم به أو تنتجه الدولة على الصعيد الخارجي والذي يشمل مجموع السلوكيات والنشاطات، فمحمد السيد سليم حاول أن يعطي تعريفاً دقيقاً وجامعاً حيث يري في السياسة الخارجية: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموع البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" (سليم، 1999).

تعرف عملية إخضاع ظاهرة السياسة الخارجية إلى دراسة عملية بتحليل السياسة الخارجية حيث يتم من خلالها تفكيك سلوك الوحدة الدولية تجاه محيطها الخارجي بطريقة عملية تسمح بتحديد العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة، أهداف واستراتيجيات هذا السلوك، طبيعة الظاهرة وكيفية صياغتها، التطبيق الفعلي لهذا السلوك وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى، فعملية التحليل تنصرف إلى تقديم وصف، تفسير ومحاولة التنبؤ بمسارها مستقبلاً (صخرى، 2007).

ارتبطت عملية تحليل السياسة الخارجية بمنهجين في الدراسات السياسة المعاصرة المنهج العملي المقارن والذي ظهر فيما عرف بالسياسة الخارجية المقارنة Foreign Policy Analysis والتي تقوم عملية التحليل فيها على مقارنة المتغيرات التي تصنع السياسات، أو مقارنة السياسة الخارجية لمجموعة من الوحدات الدولية، ومنهج دراسة الحالة Case Study الذي يقوم على دراسة السياسة الخارجية لوحدة دولية ما مع التعمق بتناول أحد قضاياها أو اتجاهاتها.

2- مفهوم المصلحة الوطنية

مفهوم واقعي تكرس في الزمن الوستفالي، وارتبط بنشوء الدولة الحديثة ويحمل المفهوم تعاريف عديدة امتزجت بمفاهيم اخري كالقوة والأهداف الوطنية، حيث نجد أن المصلحة الوطنية

المعرفة بالقوة ترمز إلى البحث عن القوة بما يضمن البقاء (جندلى، 2007)، فتضارب المصالح الدولة ولو في حدها الأدنى المتمثل في الوحدة الإقليمية والاستقلال والبقاء كما يري وولفرز، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات قومية فالبقاء يعني وحدة أراضي الدولة مؤسساتها السياسية وثقافتها الوطنية (دورتى، 1985).

فالمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة هي تعبير عن مكانة الدولة في التوزيع العالمي أو الجهوي للقوة في عالم تتشابك فيه المصالح، يتناقله رجال الدولة كمفهوم دائم يضمن سلامة الأمة (مبكردس، 1961). كذلك يرتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأهداف الوطنية للدولة باعتبارها القيمة المركزية المعرفة لمصالح الدولة الأخرى والتي تبرز في منحي كبير منها في أهداف الدولة، فالهدف العام للدولة هو حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الإقليمي من خلال المحافظة على الكيان الإقليمي والسعي إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة (صبري، 1991).

ويعبر الهدف العام للدولة السابق للذكر على قاعدة الهرم في سلم ماسلو المحدد التراتبية المصلحة الوطنية لدولة ما والمشكل من خمس مراتب ثانيها يتمثل في المصالح الحيوية من خلال سعي الدولة إلى تنمية مقدراتها وإمكانياتها من القوة بما يضمن استكمال المشروع الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وزيادة مستوي الثراء الاقتصادي للدولة، والذي يؤدي إلى انتقال المصلحة الوطنية إلى المرتبة الثالثة "الأساسية" والتي تتبلور في بروز الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والمرادفة لمفهوم التوسع. والذي يحاول تغيير الوضع القائم أو المحافظة عليه في حالة توافقه وتوجهات الدول كما يؤكده ولفرز ووجود الدولة كقوة إقليمية يؤهلها إلى المساهمة في إنتاج قواعد اللعبة على المستوي العالمي يعكس قوتها ويخدم مصالحها وهنا تصبح المصلحة الوطنية "عالمية" تعمل على تأكيد قيمها ونشر تراثها الحضاري والثقافي كنموذج حضاري معبر عن قوتها.

ليأتي في قمة الهرم المصلحة الوطنية الكونية حيث كل العالم مسخر لخدمة القائد، ضمان أمنه والسهر على استقراره وخلق الأوضاع المواتية لممارسة نفوذه والتعبير عن توجهاته (برقوق، 2009).

من خلال ما سبق نذهب إلى أن المصلحة الوطنية لدولة ما تفرضه قواعد موضوعية مرتبطة بإمكانات وقدرات الدولة لكن تعززها القدرات المرتبطة بالقيادة السياسية التي تعمل على بلورة تصور استراتيجي وشامل لتوظيف عقلاني للقوة الوطنية بما يخدم المصالح العليا للدولة.

- **بعد معرفي The Cognitive Element:** ينتج آثار غير مباشرة تتضح في إحداث حالة اتساق بين المعلومات أو الحوافز والنسق العقيدي من خلال مجابهة المعلومات التي تتناقص مع النسق واخذ المعلومات التي تتوافق معه.
- **بعد تفضيلي The Effective Element:** الذي ينتج آثار مباشرة أي أن العقائد تحدد سلفاً الإطار العام الذي يحوي مجموعة البدائل التي يمكن المفاضلة بينها ومجموعة البدائل المستثناة من دائرة الاختيار.

3- النظام الإقليمي

يستعمل مصطلح النظام الإقليمي (Regional System) على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينما من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، فهو تجمع لعدد من الدول القومية المتجاورة يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، ويشكل مرحلة وسطي بين الدول القومية والنظام الدولي من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد. (يوسف، 1985)

كما ويصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها ب "السياسة الإقليمية" (Regional Policy) التي تعرف على أنها:

"السلوك السياسي الذي، يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموما عن اهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقاً من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي" (يوسف، 1996).

يختلف نمط السياسات الإقليمية، حيث إن طبيعة السياسات الإقليمية لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحي صراعيًا بدلا من أن تأخذ منحي تعاونياً، وذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها، بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

في ضوء استقرار المصالح والقضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية، وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم، والأسس التي تستند إليها، ومدي لاستقرار الذي يستند أصلاً إلى

طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، وبين دول الإقليم والمحيط السياسي الدولي من جهة أخري (ادريس، 2002).

فرضية البحث

انطلقت الدراسة من فرضية مؤداها، وجود عامل مؤثر في تشكيل السياسة الخارجية التركية، فيما يمكن أن يطلق عليه أسباب غير معلنة، ألا وهو البُعد الاقتصادي، وذلك بافتراض وجود عوامل أخرى مؤثرة، ولكنها ليست الوحيدة؛ وليست على ذات الأهمية من حيث الدرجة التي يتسم بها العامل الاقتصادي، وعلى غير طبيعة التحليل الاقتصادي؛ فلن يتم تثبيت العوامل الأخرى على حالها.

وبناء على ما تقدم، تحاول الدراسة التحقق من الفروض التالية:

1- أن هناك علاقة طردية ايجابية بين تطبيق سياسات الاصلاح والنمو الاقتصادي في تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وبين تنامي وبروز الدور الاقليمي لتركيا في المنطقة.

2- أن للعوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية دور قوي وفعال في توجيه السياسة الخارجية التركية وتعد من اهم اسباب التغيير في هذه السياسات استجابة للمتغيرات الاقتصادية.

3- للعوامل الاقتصادية أهمية نسبية وغلبة في حال تعارضها مع العوامل الأيدلوجية والامنية لتوجيه السياسة الخارجية التركية تجاه بعض دول المنطقة العربية.

4- هناك علاقة ارتباطية بين ازدهار العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري لتركيا مع دول المنطقة العربية وبين تنامي الدور الاقليمي التركي.

تقسيم البحث

مقدمة الدراسة

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية

- **المطلب الأول:** السياسة الخارجية التركية تجاه شمال أفريقيا
- **المطلب الثاني:** السياسة الخارجية التركية تجاه مصر
  1- منذ عام 2011 وحتى سقوط الإخوان المسلمون
  2- الفترة التي تلت سقوط الإخوان المسلمون
- **المطلب الثالث:** السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا

المبحث الثاني: البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية

- **المطلب الأول:** البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه شمال أفريقيا
- **المطلب الثاني:** العامل الاقتصادي في العلاقات التركية–المصرية
- **المطلب الثالث:** العامل الاقتصادي في العلاقات التركية–الليبية

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات وكفاءة المحدد الاقتصادي

- **المطلب الأول:** مستقبل العلاقات التركية–المصرية
- **المطلب الثاني:** مستقبل العلاقات التركية–الليبية
- **المطلب الثالث:** كفاءة المحدد الاقتصادي في نجاح السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا

خاتمة الدراسة

المبحث الأول

السياسة الخارجية التركية

إن تحليل ودراسة السياسة الخارجية لأي دولة يستدعي الوقوف بداية على ما هو المقصود بالسياسة الخارجية كمفهوم اصيل في العلوم السياسية، ومن المعروف انه لم يتفق الباحثون على تعريف للسياسة الخارجية، وجميع التعريفات التي قدمت اتسمت بالعمومية الشديدة، فهي لا تعدو أن تكون تعريف للسياسة الخارجية؛ بصفة عامة (سليم، 1998)، فمحاولة وضع تعريف للسياسة الخارجية يعد أمر شديد التعقيد؛ نظراً لدوام التغيير في حقل السياسات المتبعة والأهداف (إلياس، 2016). ان هذا المبحث سيتناول اهداف ومحددات وادوات السياسية الخارجية التركية وذلك منذ وصول حزب العدالة والتنمية التركي للسلطة. حيث شهدت السياسة الخارجية التركية تحول شديد وتغيير في مبادئها واهدافها منذ وصول الحزب للسلطة الذي سعى بالأساس ان يكون عمق استراتيجي لتركيا كما كتب اهم منظري الحزب ووزير خارجية تركيا احمد داود أوغلو. ومن الجدير بالذكر، ان الدراسات الحديثة التي تتولى تحليل السياسة الخارجية التركية تولي اهمية كبيرة للعلاقة بين الداخل والخارج والسياسة والاقتصاد وأثر ذلك في صياغة توجهات السياسة الخارجية التركية وتحديد اهدافها وادواتها.

كما أن الباحثين في حقل العلوم السياسية الآن ينشغلوا بدراسة أثر الاقتصاد أو الجغرافيا أو الاجتماع على السياسة وهذا ما يعرف بالعلوم البينية التي منها الاقتصاد السياسي الذي يعد مدخلاً هاماً لتحليل البُعد الاقتصادي في العلاقات الدولية ودورها في توجيه السياسة الخارجية للدول. فهناك

مجموعة غنية من أدبيات الاقتصاد السياسي التي تدرس التفاعل بين الاقتصاد العالمي والاقتصاد التركي. وتسلط هذه الكتابات الضوء على الكيفية التي أدى بها القرار الذي اتخذ في أوائل الثمانينيات بانفتاح الاقتصاد التركي وتحريره إلى نمو نخبة جديدة من رجال الأعمال والعلاقات التجارية التركية مع العالم الخارجي. وهناك أيضاً تركيز على تقييم مدى نجاح تركيا أو رداءتها في مواءمة سياساتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن التكيف مع العولمة والمنافسة الاقتصادية الدولية. فعلى سبيل المثال، قدم وليام هيل دراسة استقصائية مستفيضة عن توسع العلاقات التجارية والتجارية التركية في الثمانينيات والتسعينيات. ويثير مسألة ما إذا كانت "التجارة تتبع العلم"، أو العكس، ويشير إلى أنه على الرغم من أن السياسة خلال الحرب الباردة حددت التجارة، فإن هذا يتغير بسرعة. (Hale, 2000) بذلك تعد تركيا نموذج لتحليل العلاقة بين السياسة والاقتصاد حيث ركزت تركيا على استخدام الاداة الاقتصادية في تحقيق اهداف سياستها الخارجية وكذلك فمن اهم مبادئ السياسة الخارجية التركية هو تحقيق مصالحها الاقتصادية من خلال تعظيم التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات التركية بالخارج.

حيث تناول عدد من الباحثين هذا البُعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية فقد درس "ماين إيدر" أيضاً سياسات التحرير في تركيا دراسة ناقدة، ويخلص إلى أن هذه السياسات لا تكلل بالنجاح. وتشير إلى أن إحدى طرق التغلب على أوجه القصور هذه تتمثل في الأخذ بدبلوماسية استباقية. (Eder, 2001) وهناك أيضاً مجموعة من المؤلفات التي تركز على السياسة الخارجية التركية والتي تلاحظ بالفعل دور العوامل الاقتصادية ، حتى وإن كانت محدودة. على سبيل المثال، يؤكد سينسر أياتا على الكيفية التي ساعد بها التحرير الاقتصادي في خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحزب العدالة والتنمية، وأنهم كانوا على وجه العموم يدعمون جهود الحكومة الرامية إلى دمج تركيا في الاتحاد الأوروبي وحل بعض التحديات التي تواجه تركيا في مجال السياسة الخارجية، مثل قبرص.(Ayata, 2004)

فيعد الهدف الاساسي لمثل هذه الدراسات هو تفسير العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الخارجية، ولا شك أن العلاقة معقدة ومتعددة الجوانب. ومن شأن استيعاب هذه العلاقة بدقة أن يكون مشروعا طموحا. والغرض من هذا الفرع أكثر تواضعا. ويهدف إلى توفير إطار مفاهيمي واسع وأولي للمساعدة على شرح أفضل للتقلبات في السياسة الخارجية التركية، من خلال إدخال دور الاقتصاد.

وفي هذا الصدد، سيتم استخدام فكرة "روسيكرانس" عن "الدولة التجارية" ومفهوم بوتنام عن "الألعاب الدبلوماسية على مستويين".(Rosecrance, 1987)

كما يلاحظ ان السياسة الخارجية التركية دائماً تسعى لتحقيق اهداف ذات طابع اقتصادي من خلال التفاعلات السياسية، التي تضمن الحصول على الفوائد الاقتصادية المتمثلة في القروض والاستثمارات الاجنبية وكذلك الهبات والمساعدات لتركيا. وقد ساهمت السياسة الخارجية التركية تجاه مناطق عديدة منها شمال افريقيا، الشرق الأوسط، القوقاز وغيرها في تحقيق التنمية الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد التركي منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم من خلال التوسع في الاستثمارات الخارجية وزيادة معدلات الصادرات التركية للخارج وفتح اسواق جديدة للمنتجات التركية من خلال توقيع اتفاقيات تجارة حرة. فقد استخدمت تركيا الاداة الاقتصادية كأحد اهم ادوات تحقيق اهداف سياستها الخارجية وكذلك من اهم اهدافها تحقيق الرفاه والرخاء الاقتصادي للشعب التركي.

يتبين من العرض السالف كيف يأخذ البُعد الاقتصادي حيز هام في السياسة الخارجية التركية، ويمكن تقديم تفسير أكثر واقعية من خلال التطرق للعلاقات مع كلاً من ليبيا ومصر، فضلاً عن دول شمال أفريقيا، وهو ما سيتم عرضه على النحو التالي.

المطلب الأول

السياسة الخارجية التركية تجاه شمال أفريقيا

العلاقات التركية تجاه شمال أفريقيا علاقات تاريخية فقد ارتبطت تركيا وشمال أفريقيا منذ قرون بالروابط السياسية والثقافية. ولكن منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية في عام 1923، كانت تركيا قد عزلت نفسها عن مناطق نفوذها التقليدية، بما في ذلك شمال أفريقيا. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت تركيا لتعزيز علاقاتها مع الغرب وامتنعت عن الاهتمام بالقضايا العربية. مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، تحت قيادة رجب طيب أردوغان، أصبحت تركيا تدريجياً أكثر اهتماماً بشمال أفريقيا مرة أخرى.(Saddiki, 2020) وذلك في ضوء اهتمام تركيا بتوسيع دوائر نفوذها في مناطق متعددة.

فقد مثلت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتحولات الاقليمية التي تلتها نقطة تحول مهمة على صعيد السياسة الخارجية التركية حيث كان على تركيا مواءمة سياستها الخارجية بما

يتوافق مع هذه المرحلة، وقد تزامن ذلك مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم الذي استهدف توسيع دوائر التفاعلات الخارجية التركية واستعادة مكانتها الاستراتيجية.

يعتقد الكثير من المهتمين بالشأن التركي أن الاهتمام من قبل صانع القرار التركي تجاه أفريقيا، ظهر في وقت متأخر، وأنه لم يأت إلا في السنوات القليلة في التاريخ المعاصر، وتحديداً منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة منذ ما يقرب من العقدين، في عام 2002. بيد أن الحقيقة تفصح عن أن هذا الاهتمام ليس جديدا، بل الاهتمام بالشأن الأفريقي متواجد منذ قرون، وقبل ذلك كان الاهتمام بالشأن العربي، وقد تزايد مع وصول رجب طيب أردوغان وحزبه الى السلطة وازداد عمقاً وأخذ أبعاداً أخرى. وهذا ما أتضح مع تولي داود أوغلو وزارة الخارجية التركية. إذن اهتمام تركيا بأفريقيا ليس وليد الساعة من ناحية، بل الاهتمام المكثف هو الذي يعد وليد الساعة، وهذا ما لاح للأفق في انعقاد المؤتمر الأول للقمة التركية– الأفريقية في مدينة إسطنبول التركية في آب (أغسطس) 2008. (بغدادي، 2011)

تعد العلاقات الإفريقية – التركية علاقات ذات عمق تاريخي ممتد، حيث تعود جذور الارتباط بين كلا الطرفين إلى عهد الإمبراطورية العثمانية وذلك في غضون القرنين الخامس والسادس عشر، فالإمبراطورية العثمانية كان لها وجود في إطار أقاليم أفريقيا شمال الصحراء، وعلى الرغم من تاريخية هذه العلاقات المتبادلة بين الطرفين، غير أنها مرت بمراحل عديدة تراوحت بين الازدهار تارة والانحسار تارة أخرى، وقد حكم ذلك العديد من الاعتبارات المختلفة المتعلقة بالظروف والأوضاع المرتبطة بكال الطرفين، ويؤرخ للعلاقات الإفريقية – التر كية المعاصرة منذ انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينات من القرن العشرين، ولا سيما مع تبني تركيا لخطة عمل " الانفتاح على أفريقيا" في عام 1998م (إبراهيم، 2015).

حيث انتهجت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية استباقية، لا سيما في المناطق التي كانت مهملة ذات يوم، بفضل توفر الموارد المالية الكافية والإرادة السياسية. ولذلك، ليس من المستغرب أن تتبع استراتيجية تنمية العلاقات الاقتصادية، التي أعدتها الأمانة التنفيذية للتجارة الخارجية في عام 2003، خطة العمل للانفتاح على أفريقيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية. واضطلع حزب العدالة والتنمية بدور أكبر في السياسة الإقليمية والعالمية، مع كون مشاركته مع البلدان الأفريقية جزءا هاما من هذه الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية. ولتحقيق هذه الغاية، استخدمت حكومة حزب

العدالة والتنمية المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية كوسيلة لتطوير علاقاتها مع البلدان الأفريقية، والتي من شأنها بدورها أن تكمل المصالح التجارية لتركيا. وتماشياً مع هذا النهج، عملت الوكالات الحكومية، بما في ذلك وكالة التعاون والتنسيق التركية وهيئة إدارة الكوارث والطوارئ، على زيادة أنشطتها في أفريقيا وتقديم الدعم الإنساني والتنموي للعديد من البلدان الأفريقية. كما تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية (NGO) في البلدان الأفريقية وتعزز من مكانة تركيا ومكانتها في المنطقة. كما ساعدت مجموعات الأعمال التجارية، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، في تنفيذ خطة الانفتاح على أفريقيا.(Tepecikliogu, 2017) وهذا الانفتاح الاقتصادي يعد من اهم اهداف السياسة الخارجية التركية وفي نفس الوقت اداة لتحقيق التوسع الاقليمي في أفريقيا وتحقيق تواجد قوي.

فعلى مر التاريخ، كانت أفريقيا منطقة غزو للمستعمرين والمستعمرين الجدد بسبب موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية. بعد الاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية، اعتبرت القارة مصدرا للقوى العاملة والمواد الخام للدول الرأسمالية في أوروبا. وعلى النقيض من أوروبا، لم يكن لتركيا تاريخ من الهيمنة الاستعمارية في أفريقيا، بل تاريخ من العلاقات الاقتصادية السليمة مع أفريقيا. خلال العصر العثماني، سمحت تركيا للدول الأفريقية بقدر من الحرية الاقتصادية للحفاظ على القيم والهويات والنظم الاقتصادية الأفريقية. وقد وفرت هذه الصلة التقليدية بأفريقيا الإلية الهيكلية التي تؤثر على تطوير التفاعل الاقتصادي الحديث والشراكة مع الدول الأفريقية في هذا العصر الجديد من العولمة. (ENWERE & YILMAZ, 2014) وبذلك نجد ان السياسة الخارجية التركية ركزت على ادوات الدبلوماسية الناعمة سواء الاقتصادية أو الثقافية في تعزيز مكانتها في أفريقيا حيث حرصت على تطوير العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري مع الدول الافريقية متزامناً مع ابداء احترامها لأنظمتها الداخلية والحفاظ على هويتهم وهذا ما يدفع إلى علاقات تشاركية فعالة.

المطلب الثاني

السياسة الخارجية التركية تجاه مصر

تشكل تركيا ومصر حوالي نصف سكان الشرق الأوسط، وهما الدولتان الرئيسيتان في شرق البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك إيران ككل. إن كلا البلدين معترف بهما الآن باعتبارهما القوتين العسكريتين العصريتين الأكثر ضخامة في الشرق الأوسط. وإلى جانب ذلك، تشكل القاهرة وأنقرة مركزين إسلاميين رئيسيين: فالجامع الأزهر في مصر هو أكبر جامعة إسلامية في العالم وسمة مهمة

من سمات القوة الناعمة المصرية؛ والارتباط التاريخي بين تركيا وآخر مملكة إسلامية ينظر إليه في المنطقة بحنين شديد. وبالنظر إلى أوجه التشابه هذه، هناك تنافس عميق بين البلدين في جميع أنحاء العالم، بينما منعت أنقرة والقاهرة بشكل متزايد العدوان الصريح أو الصراعات. بعد الربيع العربي، تصاعدت حدة التوترات، وأثرت في واقع الأمر على ليبيا والسودان ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وإلى جانب تزايد خطر نشوب حرب علنية بين الدولتين، فإن التنافس بين تركيا ومصر يشكل أيضا تحديا للأمن الدقيق في الشرق الأوسط. ويشير إلى أنه يحتاج إلى وسيط دولي للتصدي لهذه المشكلة الشائكة. (Al-Fawwaz, 2021)

1- السياسة الخارجية التركية تجاه مصر من 2011 حتى سقوط الإخوان المسلمون

شكلت الانتفاضات يناير العربية عام 2011 نقطة تحول لسياسة تركيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط. إن تركيا خلال هذه الفترة "انتقلت من منصة مشكلة صفرية إلى نظام إقليمي منسق" لتعزيز دورها في مواجهة المنطقة. (Kutlay, 2011) والواقع أنه عندما اندلعت الاحتجاجات في مصر، أصبح رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان أول زعيم يعرب عن تأييده لاستقالة الرئيس السابق حسني مبارك الفورية. وعند صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة، زار أردوغان ووزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو مصر ـ في مناسبات منفصلة ـ لإظهار مستوى غير مسبوق من الدعم لانتقال البلاد الجديد إلى الديمقراطية. وأثناء زيارة أردوغان، لاحظ بشكل ملحوظ في مقابلة على التلفزيون المصري أن الإصلاح العلماني ضروري لدفع التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في مصر. (Fleishman, 2012)

فمنذ بداية احداث 25 يناير 2011 في مصر، سارعت تركيا إلى اعلان تأييدها لمطالب الثوار، ودعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى التنحي والاستجابة إلى رياح التغيير. ونلاحظ أن الخطابات التي وجهها رئيس الوزراء التركي للرئيس المصري كانت تنطوي على رسائل دينية تعكس التوجه الاسلامي لحزب العدلة والتنمية التركي وحكومة تركيا برئاسة أردوغان في ذلك الوقت. وبتأكيد أردوغان على رحيل مبارك تعرضت تركيا للعديد من انتقادات الخارجية المصرية التي تجاهلها الجانب التركي وأصر على ضرورة رحيل مبارك والاستجابة دون تردد لصيحات التغيير كما أوضح وزير خارجية تركيا احمد داود أوغلو أن اهتمام تركيا بالوضع في مصر لا يعد تدخلاً في شئونها الداخلية انما تأييد لمطالب الشعب المصري في حياة كريمة

ديمقراطية وحرية. وعقب تخلي الرئيس مبارك عن السلطة، كانت تركيا من أوائل الدول التي رحبت بذلك وكان الرئيس عبد الله غول أول رئيس يزور مصر بعد تنحي مبارك في 4 مارس 2011 والتقي المشير طنطاوي ودعا للاستجابة لمطالب الشعب المصري في اقامة نظام برلماني ديمقراطي دستوري واجراء انتخابات حرة (النعيمي، 2014)

قد كانت تركيا حريصة دائماً على دمج اهدافها السياسية والاقتصادية في علاقتها مع مصر حيث حرص أردوغان على زيارة مصر بوفد رفيع المستوي في سبتمبر 2011 وفيها اتفق مع نظيره رئيس الوزراء المصري آنذاك عصام شرف على ترسيخ الشراكة بين البلدين في كافة المجالات وانشاء مجلس للتعاون المشترك، وكذلك الاتفاق على تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وزيادة حجم التبادل التجاري ومضاعفة الاستثمارات التركية في مصر. فقد تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم والبروتوكولات في مجالات الكهرباء والطاقة والموارد الطبيعية والبترول بالإضافة إلى السياحة والتعليم والاعلام. ومن الجدير بالذكر، ان أردوغان اصطحب معه 280 رجل اعمال في هذه الزيارة لبدء خطوات مضاعفة التعاون التجاري بين البلدين من 3 مليارات دولار إلى 5 مليارات خلال الفترة التالية لعام 2011 (وهبان، 2013)

كما حرصت تركيا في أعقاب أحداث الربيع العربي تقديم نفسها كنموذج للديمقراطية والرفاه الاقتصادية حيث يتيح لها ذلك التوسع الاقليمي في المنطقة وزيادة نفوذها كقوة اقليمية واستغلت في ذلك كافة ادوات سياستها الخارجية سواء السياسية، الاقتصادية، الاعلامية، العسكرية والثقافية. ويرجع ذلك إلى رغبتها ايضا في تدعيم وصول قوي الاسام السياسي للسلطة في مصر وتونس ومن ثم نجتح نموذج الاسلام السياسي في المنطقة الذي يمثله حزب العدالة والتنمية في تركيا.

في أعقاب وصول الاخوان المسلمين للحكم في مصر 2012، كانت تركيا أول المهنئين وزار أردوغان مصر لمقابلة الرئيس مرسي وتوقيع العديد من الاتفاقيات وإبرام حزمة مساعدات بقيمة ملياري دولار أميركي، الأمر الذي يشير إلى حسن النية والتعاون الاستراتيجي بين البلدين. (الجزيرة نت، 2012)

2- السياسة الخارجية التركية تجاه مصر في الفترة التي تلت سقوط الإخوان المسلمون

بعد سقوط الاخوان المسلمين في يونيو 2013، توترت العلاقات التركية المصرية حيث إن النظام التركي كان من اشد المؤيدين لحكم الاخوان وذلك ليس في مصر فقط انما في باقي دول الربيع العربي لما في ذلك من صعود تيار الاسلامي وتزايد نفوذ تركيا في المنطقة. ولذا فقد حرص نظام الحكم الجديد في مصر على اضعاف النفوذ التركي واحراج تركيا امام حلفائها الغربيين عبر اعلان جماعة الاخوان المسلمين جماعة ارهابية لتبدو تركيا التي استقبلت قيادات الجماعة بانها دولة داعمة للإرهاب امام العالم.

ومن ضمن تبعات توتر العلاقات التركية المصرية، أن مصر خفضت مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى القائم بالأعمال، كما اعلنت الدولتين سفير الدولة الاخرى شخص غير مرغوب فيه فيما عرف بطرد السفير. وقد ادى هذا التوتر واستمرار تركيا في دعم الاخوان إلى تراجع التعاون الاقليمي بين تركيا وباقي دول المنطقة وتوتر ايضا في العلاقات التركية العربية حيث وصل الامر إلى حد القطيعة السياسية وإلى حداً ما الاقتصادية. فلم يكن لمعارضة وانتقادات رئيس تركيا رجب طيب أردوغان للنظام المصري إثر على العلاقات الثنائية بين الدولتين فحسب، ولكن كان له أثر بالغ على المستوى الاقليمي وحدث تراجع ملحوظ في حجم التبادل التجاري مع الدول العربية، ولكن بدرجات متفاوتة.

تبادلت مصر وتركيا النزاعات في اعقاب سقوط الاخوان حيث طالبت تركيا مجلس الامن عام 2013 بفرض عقوبات على النظام المصري وهذا ما قابلنه مصر بالضغط ضد ترشيح تركيا في مجلس الامن عام 2014. وقد وصلت العلاقة إلى قمة تدهورها بعد اعلان مصر قرار ضربها مواقع لتنظيم الدولة الاسلامية في مدينة درنة بليبيا، فمصر مؤيدة للحكومة والجيش الليبي المعترف بهم دولياً، اما تركيا مؤيدة للمؤتمر الوطني العام الجديد التي يضم الفصائل المعارضة إلى استولت على طرابلس ومعظمهم ذو توجه اسلامي وقد اعترفت بهم تركيا. تعتبر احداث النزاعات بين مصر وتركيا مصدر قلق للدول الكبرى وباقي الدول الاقليمية لأن ذلك من شأنه تعظيم الحرب الاهلية في ليبيا والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. (كوك،2016)، وتمادت العواقب إلى تدهور العلاقات التركية مع عدد من الدول العربية وعلى رأسهم حلفاء مصر الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

وذلك بعد وصفهم لخطابات أردوغان عن مصر بأنها غير مسئولة ورد الخارجية التركية على الانتقاد العربي انه غير مقبول.

إن خسائر تركيا ما جرى عديدة ومتعددة الجوانب، فالثابت ان هذه الخسائر ليست أيدولوجية فحسب إنما تتضافر مع بعضها البعض على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والتجارية لتشكل ضربة قوية للنموذج التركي ومحاولات تصديره لدول المنطقة من خلال دورها الاقليمي البارز الذي تقلص بشدة.

ولكن على الرغم من تدهور العلاقات، ظلت التجارة بين مصر وتركيا تنمو بمعدلات مثيرة للإعجاب. وكان البلدان قد وقعا اتفاقية للتجارة الحرة في عام 2005، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2007. وقد نجا الاتفاق من التفكك السياسي ولا يزال قائما حتى اليوم. وقد تضاعف إجمالي حجم التجارة بين البلدين ثلاث مرات تقريبا بين عامي 2007 و2020، حيث ارتفع من 4.42 مليار دولار إلى 11.14 مليار دولار، مما يدل على أن البلدين اتفقا ضمنا على عزل مبادلاتهما الاقتصادية عن نزاعاتهما السياسية. (Adly, 2021)

وبلغت صادرات مصر إلى تركيا 1.67 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020، وفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن التجارة الدولية. أخر تحديث للصادرات المصرية إلى تركيا – البيانات والخريطة التاريخية والإحصاءات – في ديسمبر من عام 2021. وكان حجم الصادرات التركية لمصر في سبتمبر 2021، قد بلغ 323637.36، وقد انخفض في أكتوبر 2021، إلى 299493.46، (Trading Economic, 2021)، وقد شهدت وأرادت مصر من تركيا صعود وهبوط تعكسه شكل العلاقات بين البلدين في فترات التعاون والصدام بين الأنظمة السياسية، فكانت فترة حكم الإخوان الأعلى من حيث حجم الواردات، بينما فترة حكم عبد الفتاح السيسي تراجع حجم الواردات ليصل لأدنى مستوياته عام 2018، وذلك يعكسه طبيعة الأجواء التي تمثلت في الموقف التركي من الملف الليبي. ولم يختلف التعامل من الجانب التركي عن نفس التعامل المصري، فلقد استخدمت تركيا المبدأ الدبلوماسي المعاملة بالمثل في التعامل مع الجانب المصري في ملف التبادل التجاري. ومما لا شك فيه ان اسوء فترات التبادل التجاري بين البلدين هي عام 2014 الذي يلي سقوط الاخوان واستمرار معارضة النظام التركي لنظام الحكم الجديد في مصر، أما في السنوات التالية حاولت الدولتين إقصاء المصالح الاقتصادية عن التوتر السياسي فعاود نمو بسيط في معدلات التبادل التجاري، ولكنه غير

مرضي بكل المقاييس للأهداف الاقتصادية التركية في مصر على مستوى التبادل التجاري والاستثمارات الاجنبية والشراكات خاصة بعد توقيع مصر اتفاقية الغاز مع قبرص واليونان والتي تمثل تهديد لأمن الطاقة في تركيا.

المطلب الثالث

السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا

إن السياسة الخارجية التركية تتميز بوجود عدد من المبادئ الثابتة ومنها رغبة تركيا في توطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك لاعتبارهم الامتداد الجغرافي والعمق الاستراتيجي لانتمائها الاسلامي بعد ان أدركت انها لا يمكنها الاهتمام بالجانب الغربي فقط واهمال الدوائر الاخرى وعلى رأسها المنطقة العربية، بالإضافة إلى مبدأ اخر خاص باتباع طريقة فعالة لمنع اي تكتل عربي ضد تركيا. حيث تعد هذه المبادئ الدافع الاساسي للسياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه تركيا في ليبيا حيث حرصت على ان تلعب دور الوسيط والطرف الثالث بين القوى المختلفة وكذلك توطيد علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا.

يعتبر الموقف التركي من الثورة الليبية أكثر تحفظاً تجاه التدخل الخارجي في شئون ليبيا حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا وحلف الناتو، وبدت تركيا مع توجه الإغاثة الانسانية والابقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط.

فقد أعلن رئيس الوزراء التركي 22 مارس 2011 ان تركيا لن توجه اي سلاح ضد الشعب الليبي ولن تشترك في عميلات القصف الجوي التي يقوم بها الناتو. وكان الموقف التركي متسم بالارتباك والتردد تجاه الرئيس الليبي بسبب الكم الهائل من المصالح والاستثمارات التركية في ليبيا حيث كان الرئيس الليبي معمر القذافي أول من فتح الطريق امام الاستثمارات التركية التي وصلت إلى 30 مليار دولار في سوق التشييد والبناء والعقارات.

ولكن مع استمرار تدهور الأوضاع في ليبيا، دعت انقرة الرئيس الليبي للتنحي عن الحكم وفي مايو 2011 اغلقت سفارتها في طرابلس واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي وكان هذا الموقف ضروري بعد نزوع تظاهرات ضد تركيا حيث رأى المجلس الانتقالي الليبي ان تركيا مؤيدة للرئيس الليبي وهنا سارعت تركيا بحسم الموقف خوفاً على استثماراتها في ليبا وخشية ان تفقد وجوده في هذا البلد المهم في منطقة البحر المتوسط. وقد زار داود أوغلو وزير خارجية تركيا ليبيا في يوليو 2011

لمساندة المجلس الانتقالي مالياً لدفع الاجور والرواتب ودفع 100 مليون دولار نقداً وتحويلات مصرفية ب 200 مليون دولار وهذا حتى لا تدمر المؤسسات ولتضن تركيا مكانة كبرة في سوق واعد فيما بعد.

اتسمت الدبلوماسية التركية على الجانب الاقتصادي بالنشاط حيال العلاقات مع ليبيا مع مرحلة سقوط القذافي 2011، شرعت نحو ع مارس قد اتفاقيات اقتصادية مع حكومة المؤتمر الوطني في طرابلس عقب نشوب الانقسام الداخلي، فالموقف التركي نشط عقب طلب تلك الحكومة من رعايا تركيا مغادرة البلاد، والذي يعد مضمونة حرمان تركيا من مكاسب اقتصادية. (ذانون، 2020، صفحة 36) ومنذ اليوم الأول لعملية حلف شمال الأطلنطي في ليبيا في عام 2011، أعطت السياسة التركية في التعامل مع ليبيا الأولوية لمبدأ السلامة الإقليمية، حيث أصرت على عدم الموافقة على تجزئة الموارد الطبيعية، وأكدت على أن هذه الموارد الطبيعية ملك للشعب الليبي.

بعد سقوط القذافي، كان الرئيس التركي أردوغان من أوائل قادة العالم الذين زاروا ليبيا. وكانت تركيا أيضا أول بلد يعين مبعوثا إلى طرابلس في سبتمبر 2011. فقد أعرب وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو ورئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان عن دعمهما السياسي والمالي للمجلس الوطني الانتقالي. وأبقوا على الطريق مفتوحا للتعاون مع الحكومة المقبلة، وبالتالي بذلوا جهودا كبيرة لدعم الاحتياجات الملحة للمجلس الوطني الانتقالي. فعلى سبيل المثال، استولت تركيا مع شركائها على أصول القذافي وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأتاحت هذه الأموال للمجلس الوطني الانتقالي من أجل إعادة الإعمار والاحتياجات الأساسية الأخرى للبلاد. وقدمت تركيا خط ائتمان وهبات من خلال البنك العربي التركي وصندوق للتأمين على ودائع الادخار. (Bagci & Erdurmaz, 2017)

من الناحية الاستراتيجية، عقب توقيع كلاً من مصر وإسرائيل واليونان وقبرص اتفاقية شرق المتوسط لحرمان تركيا من المنافع الاقتصادية في حقول الغاز المكتشفة في تلك المنطقة ومحاولة تطويق تركيا، سعت تركيا لإبرام الاتفاقيات الأمنية والبحرية مع ليبيا وقامت بعمل مناورات عسكرية بحرية في البحر المتوسط، فضلاً عن أعمال الحفر والتنقيب في المنطقة المتاخمة للسواحل القبرصية، ومن ناحية جاء قرار التدخل التركي العسكري في ليبيا كقرار استباقي للمحافظة على المصالح التركية في غاز شرق المتوسط. (عدوان وفياض، 2020)

في أوائل يناير/كانون الثاني 2020، وبعد وقت قصير من توقيع الاتفاق، قرر البرلمان التركي في جلسة طارئة نشر قوات في ليبيا، على الرغم من الانتقادات القاسية من جانب الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلنطي بأن مثل هذه المشاركة العسكرية من شأنها أن تزيد من زعزعة استقرار البلاد. وكان الهدف الأول والأخير للعملية هو وضع حد للهجمات المستمرة من جانب الجيش الوطني الليبي ومحاولتهم الإطاحة بطرابلس عاصمة ليبيا. في أواخر ربيع عام 2020، نجحت القوات التركية، فضلا عن المقاتلين السوريين الذين نشرتهم تركيا للقتال في الصراع الليبي، جنبا إلى جنب مع قوات النظام المعترف بها دولياً، وأنهت الصراع على طرابلس. أسباب مشاركة تركيا بنشاط في الحرب الأهلية في ليبيا هي ذات طبيعة جيوستراتيجية وكذلك اقتصادية. وفي حين أصبحت تركيا معزولة بشكل متزايد في شرق البحر الأبيض المتوسط، فإن مشاركتها في ليبيا تفرض إمكانية إعادة تنظيم جغرافي استراتيجي مفيد للبلاد.(Pack & Pusztai, 2020)

وعلاوة على ذلك، كانت الروابط الاقتصادية بين ليبيا وتركيا قوية في الماضي. ذلك أن الموارد الطبيعية الهائلة، مثل احتياطيات النفط والغاز، لم تجعل من ليبيا شريكاً اقتصادياً جذاباً فحسب، بل إن الإمكانات الكامنة في سوق البناء كانت أيضاً سبباً في اجتذاب الشركات التركية أثناء عهد معمر القذافي.(Harchaoui, 2020) ولكن بعد سقوط القذافي وبسبب انتفاضات "الربيع العربي" في عام 2011، اضطرت تركيا إلى الانسحاب من أغلب مشاريعها الاقتصادية في ليبيا، والتي أسفرت عن خسارة تقدر بنحو 19 مليار دولار.(Sahinkaya, 2020)

ومنذ ذلك الحين، حاولت تركيا مراراً استئناف المفاوضات واستغلت الوضع غير المستقر في ليبيا في عام 2018، مما أدى في نهاية المطاف إلى اتفاق بين البلدين. وفي مواجهة الأزمة الوطنية التركية الحالية، ومع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض قيمة الليرة، فضلاً عن تقاعس الحكومة عن التحرك أثناء وباء كوفيد-19، فإن المشاركة النشطة في ليبيا من الممكن أن توفر لتركيا مزايا اقتصادية كبيرة في الأمد المتوسط. وتشمل هذه العوامل إمكانية اكتشاف الغاز المربح فضلاً عن فرص إقامة علاقة حصرية طويلة الأجل مع مصرف ليبيا المركزي. وسيحول هذا الأخير اسطنبول إلى مركز للخدمات المالية العادية وغير النظامية المرتبطة بالاقتصاد الليبي. (Harchaoui, 2020)

المبحث الثاني

البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية

على مدى ما يقرب من 20 عاما، هيمن الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية التابع له على الساحة السياسية في تركيا. وفي ظل مبدأ "عدم وجود مشاكل"، الذي بدأه وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو، كان الهدف الأولي لأنقرة يتلخص في تحسين العلاقات مع كل جيرانها. في حين اعتبرت البلاد مثالاً للدولة الإسلامية المعتدلة والحديثة، قبل عقد واحد فقط، خلال ما يسمى "الربيع العربي"، بدأ الوضع يتغير، وخاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016. والآن أصبحت تركيا أكثر حزماً وقومية على نحو متزايد مع حلفائها الغربيين على ليبيا، وسوريا، وجنوب القوقاز، وشرق البحر الأبيض المتوسط. إن التحول في السياسة الخارجية لتركيا فضلاً عن عزمها العسكري المتزايد يتلخص على أفضل وجه في تورط البلاد في النزاع على الغاز مع اليونان، والأزمة الليبية، ونزاع ناغورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، وليس أقله في علاقتها المضطربة مع حلف شمال الأطلنطي.

المطلب الأول

البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه شمال أفريقيا

اعتمدت التحولات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية خلال العقد الماضي على تحقيق الاستقرار الداخلي على الصعيد السياسي والاقتصادي فصناع السياسة التركية يرون ان المزاوجة بين التنمية السياسية وتعزيز القدرات الاقتصادية في الداخل منحت تركيا مزايا كثيرة مكنتها من تطوير وتنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الاقليمي كما في المناطق البعيدة مثل أفريقيا وآسيا.

ترى قيادات حزب العدالة والتنمية ان الاقتصاد أصبح المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية، وان العلاقات الاقتصادية لم تعد تخضع للاعتبارات السياسية، وانما العكس، وهو ما يجعل السمة البارزة لسياسة تركيا الخارجية خصوصية التصور الاقتصادي. حيث قاد زعماء حزب العدالة والتنمية توجيه يفيد باحتياج تركيا لتوسيع اسواقها التصديرية من جانب، وحاجتها الضخمة للطاقة من جانب اخر وذلك لتقوية أواصر علاقات تركيا مع دول كان لها علاقات محدودة بها في الماضي.

من الجدير بالذكر، ان تركيا منذ ان تبنت خطة الانفتاح على أفريقيا في عام 1998 وهناك تطور ملحوظ في العلاقات التجارية حيث أظهر هذا الانفتاح على أفريقيا البُعد الاقتصادي للعلاقات الثنائية بين الدولتين، وقد ترأس قطاع التشييد العالمي الذي شارك في أكثر من ألف مشروع لبناء الهياكل الأساسية في جميع أنحاء القارة عملية التوعية الاقتصادية التركية بأفريقيا. ومع كون البناء يشكل ما يقرب من 9% من الناتج المحلي الإجمالي التركي ويعمل فيه ما يقرب من 2 مليون نسمة، فقد جنت تركيا 6 فوائد محلية من تنمية البنية الأساسية في أفريقيا. وركز البناء التركي في أفريقيا في المقام الأول على الإسكان، ومحطات توليد الطاقة، ومرافق معالجة المياه، والمطارات، ومراكز الأعمال التجارية، والفنادق، والمجمعات الرياضية، والثقافية. منذ عام 1972 عندما بدأ المقاولون الأتراك العمل في الخارج حتى عام 2020، كانت مشاريع البناء الأفريقية تمثل 17% من إجمالي مشاريع البناء التركية في الخارج. وكانت الغالبية العظمى من هذه المشاريع في المغرب العربي، حيث كانت المشاريع في الجزائر وليبيا تشكل 67% من إجمالي المشاريع الأفريقية. وفي حين أن هناك مجالا أمام شركات البناء التركية لزيادة توسيع أنشطتها عبر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن تركيز تركيا على بناء الهياكل الأساسية في أفريقيا لم يعد كافيا في حد ذاته لضمان موقعها الاقتصادي في القارة. (Tanchum, 2021)

وتنعكس الشراكة الاقتصادية الجديدة مع أفريقيا في الإحصاءات التجارية. وقد ازدادت التجارة بين تركيا وأفريقيا زيادة هندسية منذ عام 2002 عندما بدأت تركيا باطراد في التعامل مع أفريقيا. وفي إثيوبيا والسودان. ومنذ عام 2005، أخذت تجارة تركيا مع أفريقيا في الارتفاع في السنوات الأخيرة. كما يظهر في شكل (1) و(2) فقد بلغ حجم التجارة مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 742 مليون دولار أميركي في عام 2000، و3 مليارات دولار أميركي في عام 2005، و5.5 مليار دولار أميركي في عام 2008، و4.88 مليار دولار أميركي في عام 2009، و4 مليارات دولار أميركي في عام 2010، و7.5 مليار دولار أميركي في عام 2011. وعلى نحو مماثل، بلغ حجم التجارة الأجنبية في تركيا مع أفريقيا بأسرها 9 مليارات دولار في عام 2005، و15.87 مليار دولار في عام 2009، و14.1 مليار دولار في عام 2010، و17.1 مليار دولار في عام 2011، وتجاوزت 17 مليار دولار بحلول عام 2012، حيث بلغت 20 مليار دولار عام 2017. (سعيدي، 2021) (ENWERE &

(YILMAZ, 2014) وقد وصلت العلاقات التجارية بين تركيا وأفريقيا عام 2020 ما يربو على 25.3 مليار دولار. (غانم، 2021)

شكل (1): حجم التبادل التجاري التركي مع أفريقيا جنوب الصحراء (الأرقام بالمليار دولار)

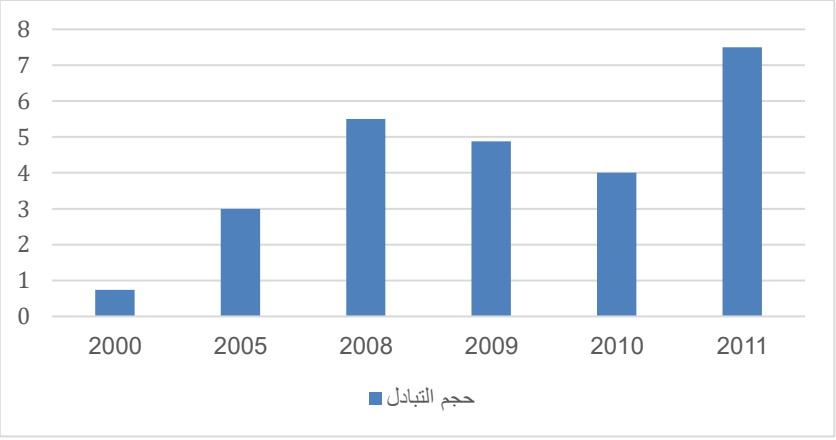

تم عمل الشكل بمعرفة الباحث بالاعتماد على المصدر السابق

شكل (2): حجم التبادل التجاري التركي مع أفريقيا (الأرقام بالمليار دولار)

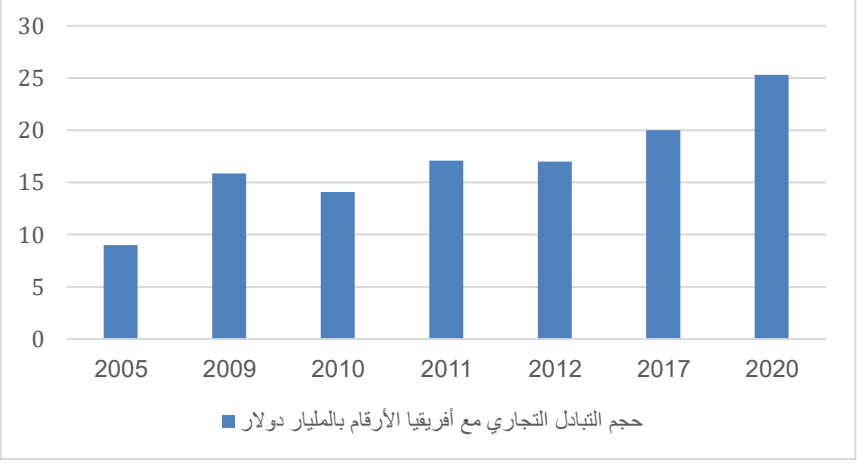

تم عمل الشكل بمعرفة الباحث بالاعتماد على المصدر السابق

ويقول المحللون إن تركيا تعمل على تعزيز نفوذها في مختلف أنحاء شمال أفريقيا، حيث تتدخل عسكرياً في ليبيا التي مزقتها الحرب وتستخدم "القوة الناعمة"، والتجارة والاستثمار في تونس والجزائر والمغرب. وفي حين فازت الطائرات بدون طيار التركية الصنع بمعارك في ليبيا، فإن مسلسلاتها وغيرها من المنتجات الثقافية كسبت قلوب وعقول في بلدان المغرب العربي، والتي كان

العديد منها في السابق جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. لقد أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الأعوام الأخيرة على الدور الذي تضطلع به أنقرة باعتبارها لاعباً إقليمياً، وهو الدور الذي يتشاجر مع اليونان والاتحاد الأوروبي فضلاً عن روسيا ودول الخليج. إن استعداده لمواجهة القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة، وخاصة فرنسا، وتقديم نفسه كمدافع عن العالم الإسلامي، كسبه احترام الكثيرين في شمال أفريقيا وأماكن أخرى.(Arab News, 2020)

إن النفوذ المتنامي لتركيا في المغرب العربي هو نتيجة لاستراتيجية أردوغان للسياسة الخارجية "العثمانية الجديدة والإسلامية"، لقد بدأت بالفعل في عام 2011 في وقت الربيع العربي، عندما أطاحت الثورات الشعبية بالنظام الاستبدادي في المنطقة ودعمت تركيا الحركات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين. "في عام 2020 كان هناك تسارع مفاجئ في النفوذ التركي، الذي أصبح الآن مباشر مع تدخله في ليبيا، ووضع الجنود والمرتزقة الأتراك على حدود الجزائر وتونس". إن الشبكات التي تدعمها أنقرة تروج لتركيا "من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية والصحافة". إن تركيا تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع بلدان منطقة المغرب العربي كجزء من انفتاحها على استراتيجية أفريقيا.(Arab News, 2020)

المطلب الثاني

العامل الاقتصادي في العلاقات التركية–المصرية

جسد وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في تركيا وصول طبقة واسعة من رجال الاعمال الجدد الذين ينادون بالانفتاح الاقتصادي على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفتح اسواق جديدة نظراً لتدني منتجاتهم عن المواصفات الأوروبية ومن ثم تمثل اسواق هذه المناطق فرصة هائلة للمنتجات التركية. وقد كانت مصر على رأس الدول التي أولت تركيا اهتمام كبير لتعزيز العلاقات الاقتصادية معها وبخاصة زيادة حجم الصادرات التركية لمصر. ففي عام 2006 تم تخصيص مليون متر مربع بمنطقة السادس من اكتوبر لإقامة منطقة صناعية تركية، ومن المستهدف اقامة 400 مصنع بهذه المنطقة وتشغيل ما يقرب من 22 ألف من العمالة المصرية وان يصل الدخل السنوي لهذه المنطقة إلى مليار دولار سنوياً.

وفيما بعد شهدت العلاقات التجارية بين البلدين تطور ملحوظ بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة في 2005 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2007 مما أسفر عن تحسن في التبادل التجاري بين البلدين في اعوام 2008، 2009 وكان في تزايد مستمر من عام إلى الاخر.

ترى تركيا ان مصر بوابة عبورها إلى افريقي وهذه الرؤية تزايدت بعد احداث الربيع العربي في 2011 وسقوط النظام المصري مما اتاح فرصة لتركيا للتوغل في المنطقة وتوطيد مكانتها في مصر وبخاصة مصالحها الاقتصادية. ان هذا التوطيد للعلاقات الاقتصادية بين البلدين تزايد في ظل حكم الاخوان المسلمين وذلك لرغبة تركيا في دعم هذا النمط من الحكم حيث قدمت مليارا دولار للحكومة المصرية في 2012 كدعم وكذلك تزايدت الصادرات التركية لمصر في 2012 و2013 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (1): حجم الميزان التجاري بين تركيا ومصر بالمليون دولار

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات التركية لمصر	2759	3679	3200	3297	3129
النسبة من اجمال صادرات تركيا	%0.2	%2.4	%2.1	%2.1	%2.2
الواردات التركية من مصر	1382	1342	1628	1434	1215
النسبة من إجمالي واردات تركيا	%0.57	%0.56	%0.64	%0.59	%0.58
إجمالي التبادل التجاري	4141	5021	4828	4731	4344
رصيد الميزان التجاري	1377	3237	1572	1863	1914

المصدر: الصاوي، عبد الحافظ، العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآمال، انظر الموقع (http://www.stgcenter.org)

وبالتدقيق في الجدول السابق يتبين عدة أمور منها إن حركة الصادرات والواردات بين الدولتين بلغت قمتها في 2012 حيث تجاوزت 5 مليار دولار، أما التراجع الذي حدث في 2013 يرجع إلى سقوط الاخوان المسلمين والغاء مصر اتفاقية تجارة الترانزيت وفرض ضرائب على السلع التركية المنافسة للسلع المحلية بالإضافة إلى الدور الاعلامي في الدعاية ضد المنتجات التركية لاستمرار تركيا في دعم جماعة الاخوان الارهابية. كما تقلصت الاستثمارات التركية في مصر بسبب صعود الشركات الخليجية المنافسة للشركات التركية وبخاصة الاماراتية التي حاولت إقصاء الشركات التركية من السوق المصري. ولكن الاستثمارات التركية في مصر لا يمكن إلغائه لأنها متغلغلة في مجالات الكهرباء والصناعة والخدمات لذا فمنذ 2015 نلاحظ أن العلاقات التجارية بين الدولتين عاودت التحسن خاصة بعد ان أدركت تركيا ان هذه الخلافات السياسية مع النظام المصري تكبدها خسائر مالية كبيرة.

تشير الزيارة التي قام بها وفد تركي رفيع المستوى إلى القاهرة في أوائل أيار/مايو 2021 إلى انه منذ أحداث عام 2013، كان زعماء هذين البلدين من بلدان البحر الأبيض المتوسط معاديين للغاية لبعضهم البعض. وبالتالي فإن التقارب الحالي، الذي قد يؤدي في أفضل الأحوال إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية، يشكل مفاجأة. ولكنها محدودة النطاق. والعقبات الرئيسية التي تحول دون إقامة شراكة أوثق بين رجب طيب أردوغان وعبد الفتاح السيسي هي اختلافات في الأسس الأيديولوجية لأنظمتهما. إن الهدف من هذه التحولات الحالية في السياسة الخارجية يتلخص في زيادة مساحة مناورة الرؤساء. وتتعرض أنظمتها لضغوط بسبب التطورات الإقليمية والدولية والمحلية. ويتعين على ألمانيا والاتحاد الأوروبي أن يدعما محاولات التطبيع لأنها قادرة على الإسهام في وقف التصعيد في المنطقة. والواقع أن نقاط الضعف الحالية التي يعاني منها النظامان في السياسة الخارجية والاقتصاد توفر الفرصة للدعوة إلى إحداث تغيير سياسي في مجالات أخرى. (Aksoy & Roll, 2020)

وعلى الرغم من الفتور بين العاصمتين، ظلت علاقاتهما الاقتصادية الثنائية قوية. ولقد التزم الجانبان بالإبقاء على اتفاقية التجارة الحرة الثنائية المبرمة بينهما منذ 15 عاماً، حيث زعم أحد قادة الأعمال في تركيا في عام 2019 أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 5.2 مليار دولار أميركي. وتشير هذه العلاقة الاقتصادية إلى أن الأمل لم يفقد قط من أجل المصالحة بين مصر وتركيا. والآن، فيما يتعلق بليبيا، هناك حكومة انتقالية مدعومة علنا من كل من مصر وتركيا في طرابلس، مما يسمح ببعض الاسترخاء في تلك النقطة الرئيسية من التوتر..(Atef, 2021)

وبالمثل، بدأت أنقرة، في وقت مبكر من أيلول/سبتمبر الماضي، توجه رسائل أكثر دفئاً نحو القاهرة، تظهر إشارات إلى الرغبة في التقارب. وأدلى أردوغان ببيان قال فيه "ليس هناك اعتراض على إجراء محادثات استخباراتية مع مصر"، وإن كان يزعم أن "اتفاق مصر مع اليونان بشأن ترسيم الحدود البحرية أحزننا". ثم جاء بيان على نفس المنوال أدلى به وزير الخارجية التركي ميفلوت جافوشلو، قائلا "إذا سمحت الظروف بذلك، يجوز لتركيا ومصر التفاوض بشأن ترسيم الحدود في شرق البحر الأبيض المتوسط". وفي 8 آذار/مارس، تجاوز أبراهيم كإلين – المتحدث باسم الرئاسة التركية – نقطة استكشاف الغاز، ليتحدث بوضوح عن مصالح تركيا مع القاهرة، مشيرا إلى أنه "يمكن تحويل صفحة جديدة في علاقتنا مع مصر وكذلك مع بلدان الخليج الأخرى لمساعدة السلام والاستقرار الإقليميين". (Atef, 2021)

هناك استمرارية في العلاقات التجارية بين البلدين والتي تتأثر بالخلافات أو التحالفات السياسية فتشهد تحسن أو انخفاض نسبي، ولكن الخلافات السياسية لا يمكنها الغاء العلاقات التجارية والاقتصادية وهذا ما يوضحه الشكلين التالين حول استمرارية التبادل التجاري بين البلدين ومروره بفترة رواج في 2012 و2013 وتدهور في 2014، ولكنه مستمر وعاود التحسن كما يلي:

شكل (3): واردات مصر من تركيا (الأرقام بالمليون دولار)

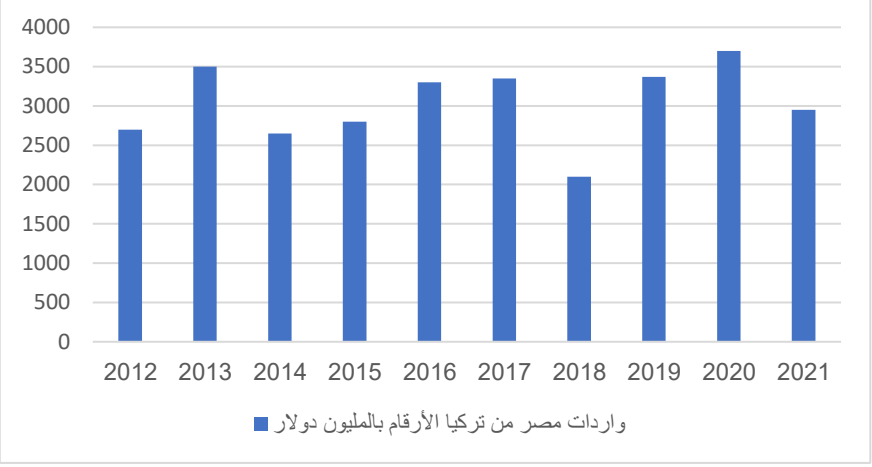

المصدر: Trading Economic

شكل (4): حجم الواردات التركية من مصر (الأرقام بالمليون دولار)

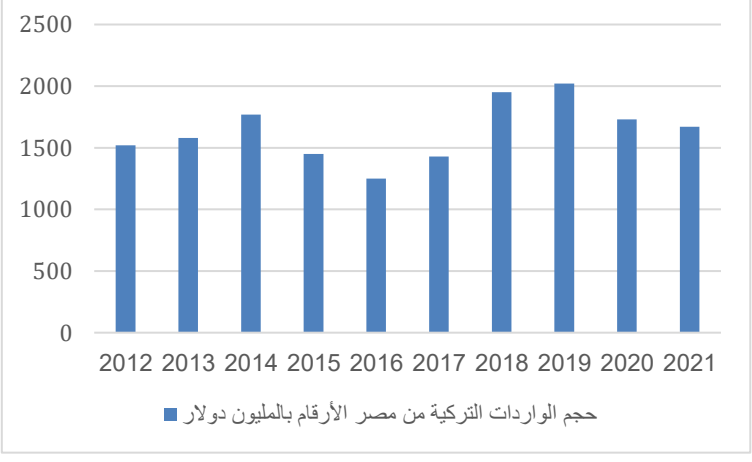

المصدر: Trading Economic

المطلب الثالث

العامل الاقتصادي في العلاقات التركية-الليبية

تشكل مشاركة تركيا في ليبيا مثالاً آخر للتحول في السياسة الخارجية لأنقرة، حيث تمتد من أوراسيا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، (Lowy Institute, 2020) أقنع الرئيس أردوغان النظام القومي العالمي المدعوم من الأمم المتحدة بالتوقيع على اتفاق بحري، معلناً الممر البحري بين شمال شرق ليبيا وجنوب غرب تركيا منطقة اقتصادية خالصة، الأمر الذي ينتهك الحدود البحرية لليونان وقبرص.(Harchaoui, 2020) وفي المقابل، وعدت أنقرة بتزويد هذا النظام بمعدات عسكرية وأفراد تدريب. ولكن هذه ليست المرة الأولى التي تسعى فيها تركيا إلى التوصل إلى اتفاق مع ليبيا يحدد حدود الجروف القارية لكلا البلدين. ولقد حاولت أنقرة التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بالفعل في عام 2010، وهو الاتفاق الذي رفضته ليبيا آنذاك. وواصلت تركيا السعي إلى تحقيق طموحاتها الاقتصادية واستخدمت الوضع غير المستقر في عام 2018 لصالحها، مما وسع نطاق مصالحها ونفوذها في المنطقة. لم يكن حتى نوفمبر 2019، عندما وافقت ليبيا على المطالب في مقابل الدعم العسكري.

وزادت صادرات تركيا إلى ليبيا بنسبة 72,3 في المائة في الأشهر الستة الأولى من عام 2021 مقارنة بنفس الفترة من عام 2020، حيث بلغت 1.2 مليار دولار في الحجم (شكل 5). (آر تي عربية، 2021) ويذكر أن الزيادة في الأعداد تتناسب طرديا مع الزيادة في المنتجات الغذائية ومواد البناء ومنتجات النسيج. وبالإضافة إلى ذلك، سُجل أن أرقام الصادرات بلغت أعلى مستوى في حزيران/يونية. ومن هذا المنطلق، أدت الزيارات الرسمية بين البلدين، التي ازدادت مع تولي عبد الحميد دبيبه حكومة الوحدة، دورا هاما في زيادة العلاقات التجارية وإيجاد مجالات للتعاون.

شكل (5): حجم الصادرات التركية 2020-2021(بالمليار دولار)

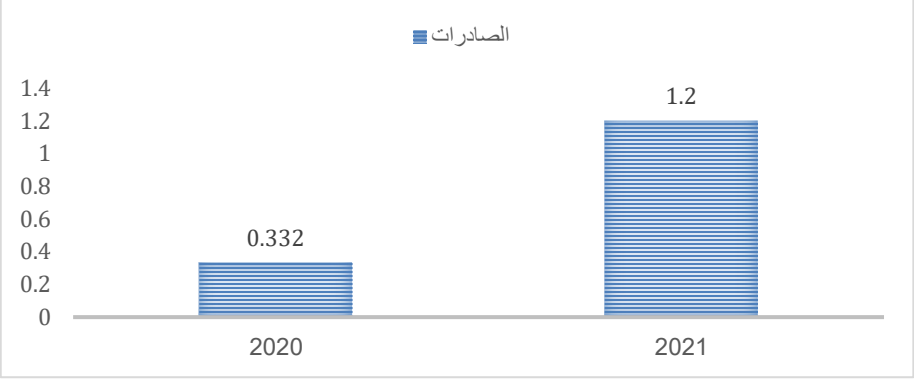

المصدر: RT عربية

إن العلاقات بين تركيا وليبيا تستمر في التقدم على نحو إيجابي بعد اتفاقية الولاية الأمنية والبحرية مع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قِبَل الأمم المتحدة. وخاصة مع وقف إطلاق النار في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2020 وتولي حكومة الوحدة الوطنية السلطة في مارس/آذار، اكتسبت العلاقات الاقتصادية بين البلدين زخماً خطيراً. وفي نيسان/أبريل، زار رئيس الوزراء دبيبه تركيا، ترأس وفدا يتألف من 14 وزيرا. (فرانس 24، 2021) وفي نطاق الزيارة، تم التوقيع على خمس اتفاقات مختلفة بين البلدين. وفي البيان الذي نشر بعد الزيارة، ذكر رئيس الوزراء دبيبه أنهم على استعداد للعمل مع الشركات التركية في قطاع البناء والطاقة. وبعد هذا التاريخ، تسارعت المبادرات المتبادلة من خلال مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية والمؤسسات المماثلة.

والأهم من ذلك أنه على الرغم من الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد والتي أدت إلى الإطاحة بالقذافي والصراعات اللاحقة له، فإن حجم التجارة لم يتغير كثيراً في القرن العشرين. وبالمقارنة بالعقد الأول من القرن العشرين، شهد العقد الثاني زيادة في حجم التجارة. وبزيادة تصل إلى 1.138 مليار دولار، بلغت الميزانية التجارية الإجمالية 16.844 مليار دولار. ومن المنظور "الجزئي"، تشمل الصادرات التركية إلى ليبيا المجوهرات والنسيج والأثاث والأدوية والسجاد والأسمنت ومواد البناء الأخرى، في حين أن الصادرات الليبية الأساسية إلى تركيا هي النفط الخام والغاز النفطي السائل والذهب والمعادن الخردة والألمنيوم، والزيوت المعدنية، وكحول الميثيل، والأسمدة.(EPDK, 2007)

وقد تغير الميزان التجاري بعد سقوط القذافي لصالح تركيا كما يظهر في الشكل (6)، وصارت هناك فجوة كبيرة بين حجم الصادرات والواردات التركية إلى ومن ليبيا، صعودا وهبوطاً وفقاً لفترات الاستقرار النسبي داخل ليبيا.

شكل (6) حجم التبادل التجاري بين تركيا وليبيا (الأرقام بالمليون دولار)

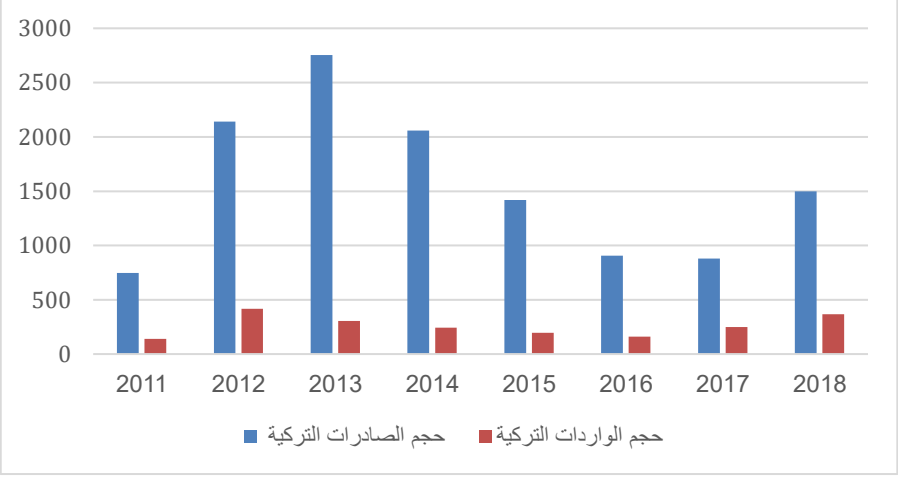

المصدر: Trading Economic

يعتبر العامل الاقتصادي من اهم أسباب التدخل التركي في ليبيا ففي 27 نوفمبر 2019، وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، حيث إن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تخضع لخلافات بشأن ترسيم الحدود البحرية بعد إجراء مسوحات جيولوجية أكدت وجود مخزونات هائلة من النفط والغاز القابل للاسترداد تقنيا. (عين ليبيا، 2019) وهذا يدل على أن الهدف التركي يتجاوز الحالة في ليبيا إلى البحر الأبيض المتوسط ككل. كما وقّعت تركيا وليبيا مذكرة بشأن التعاون الأمني، شملت التدريب في المجال العسكري ومكافحة الإرهاب، والمساعدة في مجال الهجرة غير النظامية، واللوجستيات، والخرائط والتخطيط العسكري، ونقل الخبرات.(Al-Jazeera Net, 2019) وبمجرد أن قدمت الحكومة في طرابلس طلباً رسمياً للحصول على الدعم العسكري التركي الجوي والبحري والبري، أكد الرئيس أردوغان أن بلاده سترسل قوات إلى ليبيا، بناء على طلب طرابلس، بعد موافقة البرلمان التركي.

في 2 يناير 2020، وافق البرلمان التركي على تدخل رسمي في ليبيا. وفي السابع والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني 2019، كان الرئيس رجب طيب أردوغان قد أقنع حكومة الوفاق الوطني،

الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس، بالتوقيع على مذكرة بحرية مع أنقرة. وقد أعلنت الوثيقة التي تم تعديلها على النحو التالي: ممر على نطاق 16 ميل بحري يمتد من جنوب غرب تركيا إلى شمال شرق ليبيا كمنطقة اقتصادية خالصة تتجاهل حقوق اليونان.(Bozkurt, 2019) وفي المقابل، التزمت تركيا، من خلال مذكرة أمنية، بالدفاع عن طرابلس وشنت عملية كان هدفها التكتيكي الأساسي هو وضع حد للهجوم الذي استمر ثمانية أشهر آنذاك على العاصمة من جانب التحالف المسلح لقائد المتمردين في شرق ليبيا خليفة حفتر. بحلول أواخر ربيع عام 2020، وقد أجبرت القوات التي تدعمها تركيا والمتحالفة مع حكومة طرابلس ألوية حفتر الرئيسية على الخروج من شمال غرب ليبيا.

لقد كانت هناك نقاط تحول متعددة في الحرب الجارية في ليبيا. ولأسباب عديدة، ازداد اهتمام تركيا بالحرب في ليبيا مؤخراً، وبالتوازي مع هذا التطور، أصبحت نقاط التحول في الحرب في ليبيا مرتبطة بالشراكة المتنامية بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني. بشأن تعيين حدود مناطق الولاية البحرية في البحر الأبيض المتوسط في أعقاب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. (الأمم المتحدة، بلا تاريخ) دخلت الصفقة التركية الليبية حيز التنفيذ في 8 ديسمبر 2019. وشكل الاتفاق إحدى نقاط التحول الحاسمة في النضال في ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. ولكن الصفقة أثارت ردة فعل عكسية غير عادلة ولا أساس لها في المنطقة، سواء من البلدان ذات السواحل على شرق البحر الأبيض المتوسط أو من الأطراف الفاعلة الإقليمية الأخرى. ولم تتردد فرنسا واليونان والإدارة اليونانية لجنوب قبرص ومصر في إعلان بيان ينتقد الصفقة ويقول إنها لا تحمل أي نتيجة قانونية. وقد أدلت الإمارات العربية المتحدة بتصريحات مماثلة في وقت لاحق. كما عارض الاتحاد الأوروبي الصفقة التركية الليبية، زاعماً أنها تشكل انتهاكاً يستند إلى قانون البحار. ومع ذلك، في أواخر عام 2020، سجل الأمين العام للأمم المتحدة الصفقة التركية الليبية، مما يمثل انتصارا قانونيا لتركيا والنظام القومي العالمي.(TELCİ, 2020)

إن تركيا وليبيا تربطهما علاقات اقتصادية مهمة وطويلة الأمد، والتي شكلت الأساس الأولي لمصالح أنقرة في ليبيا مع تقويض حكم معمر القذافي.(Barkey H. J., 2011) وتاريخيا، استوردت تركيا كميات كبيرة من النفط الليبي، وكانت ليبيا سوقا رئيسية لصناعة مواد البناء الضخمة في تركيا؛ وقد تم توظيف عشرات الآلاف من عمال البناء الأتراك في ليبيا. أثارت العقود التركية الموقعة مع نظام القذافي إلى قلق كبير في أنقرة بعد بدء الانتفاضات العربية في أوائل عام 2011. (Barkey

H. , 2011) وفي ذلك الوقت كانت ليبيا تمثل حصة 12% من إجمالي أعمال البناء الدولية في تركيا؛ وتمثل هذه المشاريع، المعلقة الآن، تراكم عقود تركية تبلغ قيمتها 15–20 مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، قامت أنقرة بإجلاء 25000 من العمال الأتراك في ليبيا مع اشتداد القتال.

في الأيام الأولى من الأزمة في ليبيا، كانت هذه المصالح التجارية عوامل هامة في صنع القرار التركي. في البداية، عارض أردوغان عملية حلف شمال الأطلنطي في ليبيا، وشكك في شرعية تورط حلف شمال الأطلنطي في ليبيا.(Kayaoglu, 2016) ومع ذلك، أدرك أردوغان تدريجياً أن القذافي كان قضية خاسرة وألقى بثقل تركيا وراء المعارضة باعتبارها على الأرجح الوريث الشرعي لنظام القذافي.(Tocci, Taşpınar, Barkey, Lecha, & Nafaa, 2011) في يناير 2020، بعد وقت قصير من صفقات التعاون الثنائية البحرية والعسكرية، توصلت تركيا إلى صفقة تعويض أولية بقيمة 2.7 مليار دولار مع طرابلس عن العقود التي كانت قد بدأت قبل إسقاط القذافي. (Newsroom, 2020) في مايو 2020، تقدمت شركة الطاقة التركية التي تديرها الدولة بطلب لبدء الحفر الاستكشافي في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تطالب بها طرابلس بموجب معاهدة الحدود البحرية في نوفمبر 2019.(Itani & Stein, 2016)

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات وكفاءة المحدد الاقتصادي

في البداية شعرت تركيا بأنها غارقة في منطقة من عدم الاستقرار: فقد كان العراق دولة غير قابلة للاستمرار بعد الغزو الأميركي وكان حزب العمال الكردستاني في ارتفاع في شمال البلاد؛ وتزايد الإرهاب والإسلام المتطرف يشكلان تهديدا خطيرا للأمن التركي، لأنه عانى من هجمات إرهابية داخل أراضيه؛ ولا يزال الصراع العربي الإسرائيلي بدون حل. ومع فشل الولايات المتحدة في توفير الأمن في المنطقة، وبالتالي تضررت مصداقيتها وشرعيتها بشكل خطير، بدأت أنقرة في العمل كوسيط في المنطقة. وتركيا حريصة على القيام بدور ثالث في الصراعات في الشرق الأوسط، لأنها اعترفت بمزايا مزدوجة للقيام بذلك. وبصرف النظر عن المساعدة في تخفيف حدة التوتر في المنطقة واستقرار المناطق المحيطة بها، فقد أثبتت أنها وسيلة مثالية لتعزيز نفوذها في المنطقة. فقد أصبحت على نحو متزايد الجهة الفاعلة التي لا مفر منها في حوارات الشرق الأوسط، وخاصة عندما يشارك الغرب. ثانياً، أصبحت تركيا قوة اقتصادية وبذلت جهودا لإيجاد ترابط اقتصادي مع البلدان المحيطة بها

كوسيلة "لكسب العمق" وتجنب الصراعات مع جيرانها. وهو ما يتبين على النحو التالي. (Almuedo, 2011)

المطلب الأول

مستقبل العلاقات التركية-المصرية

ثلاثة قضايا رئيسية تحدد العلاقة بين مصر وتركيا، وخاصة منذ وصول الرئيس السيسي إلى السلطة في عام 2014. أولاً، الدور والتأثير الإقليميين لكل بلد. وفي حين تعتبر تركيا الشرق الأوسط العربي ساحة خلفية لممارسة الهيمنة والنفوذ، فإن السيسي يعتقد أن الدور التركي يشكل مصدراً للاضطراب وعدم الاستقرار؛ وبالتالي ينبغي الحد منه والقضاء عليه. وهذا الصدام الجوهري بين توجهات سياستهما الخارجية يساعد في تحديد وتشكيل مواقف البلدين تجاه بعضهما البعض وفي المنطقة بأسرها. وبالإضافة إلى ذلك، كان صعود السيسي إلى السلطة مصحوباً بمشاعر قومية ونظرة حنين إلى النفوذ التاريخي لبلاده في العالم العربي. ويسعى إلى إعادة بناء دور مصر وصورتها رغم افتقارها إلى القدرات الاقتصادية والمالية.(AL-ANANI, 2020)

قد تتخلل تركيا ومصر بعض الخلافات السياسية، وقد تخلف خلافات الزعامة تأثيرات سلبية على العلاقات، ولكن المناقشة المثمرة على المستوى الأدنى لم تتوقف. والأرضية الجغرافية والروابط الثقافية والتاريخية العميقة بين البلدين ليست أهم من الاختلافات الأيديولوجية. إن مصالح مصر في الأمد البعيد سوف تجلب المزيد من الشراكة التركية المصرية مقارنة بتحالف القاهرة الحالي مع أبو ظبي والرياض. إن تطلعات السعودية والإمارات تؤدي إلى الفوضى في اليمن. وعلى وجه التحديد، كانت المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، تجربة غير سارة. وتثير الخلافات والمنافسة بين تركيا ومصر قابلية ليبيا للتدخل الدولي. وينبغي لكلا البلدين قطع علاقاتهما وإحراز تقدم في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقد واصلت تركيا ومصر تعزيز علاقاتهما الاقتصادية في ظل التوترات الجغرافية السياسية. ولا توجد فجوات بين البلدين على أساس اجتماعي وثقافي. إن مصر قلقة بشأن روابط الإخوان المسلمين في تركيا، ولكنها لا تملك أي هدف، من خلال جماعة الإخوان المسلمين، لتشكيل السياسة المحلية المصرية.(Al-Fawwaz, 2021, p. 357)

ويبرز هذا التنافس بين القاهرة وأنقرة في قضيتين إقليميتين على الأقل: ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. وفي ليبيا، كانت مصر مؤيداً رئيسياً لأمير الحرب، الجنرال خليفة حفتر، الذي كان

يشن هجوماً عسكرياً ضد حكومة الوفاق الوطني الشرعية والمعترف بها من قِبَل الأمم المتحدة والتي تتخذ من طرابلس مقراً لها. وقد أدى قرار تركيا تقديم الدعم العسكري واللوجستي لنظام الحسابات القومية العالمية إلى تفاقم التوترات مع مصر، التي أدانت رسميا الخطوة التركية وحذرت من أنها "ستؤثر سلبا على استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط" وأن "تركيا ستتحمل المسؤولية الكاملة عن العواقب".(AL-ANANI, 2020)

والمسألة الثانية هي اكتشاف احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي أضاف وقود إلى التوترات القائمة بين مصر وتركيا. في عام 2015 اكتشفت مصر رواسب ضخمة من الغاز الطبيعي في مياهها في شرق البحر الأبيض المتوسط وبدأت في استخدامها في النفوذ الاقتصادي والجيوستراتيجي ضد تركيا من خلال السعي إلى بناء تحالفات مع خصوم البحر الأبيض المتوسط، أي اليونان وقبرص. وعلاوة على ذلك، استبعدت تركيا في عام 2019 من منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط الذي تأسس حديثاً والذي يضم إسرائيل، وقبرص، واليونان، والأردن، والسلطة الفلسطينية، وإيطاليا، بالإضافة إلى مصر. ويهدف منتدى غاز شرق المتوسط إلى تعزيز إنتاج الغاز الطبيعي في المنطقة وإنشاء سوق إقليمية للطاقة قادرة على تصدير الغاز إلى أوروبا. وترك تركيا خارج المحفل، على الرغم من أهميتها الجغرافية الاستراتيجية ومصالحها في شرق البحر الأبيض المتوسط، يوفر دليلا أكبر على تصاعد الصراع في المنطقة. ونتيجة لذلك، عندما وقعت تركيا الاتفاق العسكري والبحري مع النظام القومي العالمي، رفضته مصر بشدة ودعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إبطاله. إن الاتفاقيات المبرمة مع النظام القومي العالمي الليبي من شأنها أن تسمح للسفن الحربية البحرية التركية باستكشاف حقول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط وإفساد خطط الغاز لشرق المتوسط.(AL-ANANI, 2020)

لم تر مصر أي مكاسب حقيقية جراء وجودها في تكتلات مناهضة لتركيا في ليبيا وشرق المتوسط، ما تطلب إجراء تغييرٍ في سياساتها، فضلًا عن أن عملية تطبيع العلاقات بين البلدين والتي بدأت في ليبيا قدمت مساهمة إيجابية على صعيد العلاقات الثنائية والأوضاع في ليبيا، كما أن نتائج المباحثات التي دارت منذ فترة على المستوى الاستخباري، أظهرت تطورًا ملموسًا من خلال انتقالها إلى مستوى الاتصالات الدبلوماسية. إن الجهود المبذولة من قبل البلدين لبدء عملية تطبيع العلاقات الثنائية، وبدء الاتصالات الدبلوماسية نتيجة لتلك الجهود، دفعت المراقبين إلى مزيد من التفاؤل، في

الوقت الذي زاد فيه قبول مصر وتركيا الجلوس إلى طاولة المحادثات من آفاق التفاؤل بمستقبل أفضل للعلاقات الثنائية. (قورت، 2021)

يبدو أن الضروريات الجيوسياسية تعمل على تشديد الخناق على تركيا لكي تشعر بأنها مضطرة إلى إصلاح العلاقات المتوترة مع إدارة السيسي. وبكل الوسائل، لن تساعد تركيا على كسر الحلقة المفرغة من "الوحدة الثمينة" إلى حد ما، بل قد تخفف من حدة التوتر إلى حد ما. وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أيضا أن الخطوة الأولى نحو التوصل إلى حل وسط يتوقع أن تتخذها أنقرة، وإذا كانت هناك أي تنازلات يتعين تقديمها في هذا الجهد، فمن المفترض أن تكون على الجانب التركي.(Maziad, 2021)

فبعد ثمانية أعوام من التدهور الحاد في العلاقات إلى أسفل منحدر دائم الانحدار، ليس من السهل على الإطلاق استعادة العلاقات التركية المصرية وتحقيق أيام التضامن القديمة. وفي هذا الصدد، يشكل البُعد الإيديولوجي للروابط الثنائية بين تركيا ومصر نقطة تركيز خاصة من حيث الملامح المتوقعة، التي قد يكون التغلب عليها صعباً للغاية. ومع ذلك، فإن الشرق الأوسط يتسم على نحو متزايد بالتحديات الإقليمية المشتركة، بحيث يدرك الجانبان على الأقل أن كل منهما يحتاج إلى دعم الآخر بدلاً من الاستفادة من نقاط قوة الآخر. وفي هذه المرحلة، كانت هناك توقعات معينة من الجانبين. وفي هذا السياق، ومن خلال تقديم خلفية موجزة، نهدف إلى تحديد سياقات سياسية محددة لمناقشة إمكانية وحدود إعادة التقييم بين تركيا ومصر. (Al-Fawwaz, 2021)

المطلب الثاني

مستقبل العلاقات التركية-الليبية

إن توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا يحكمها عدد من الاهداف التي تحدد أبعاد الدور التركي هناك ومن هذه الاهداف: أولاً، تهدف هذه السياسة إلى حماية مصالح تركيا الاقتصادية والسياسية والعسكرية واهمهم تلك الخاصة بالطاقة في ليبيا. وثانياً، تشكل هذه السياسة جزءاً من صراع تركيا المستمر على السلطة مع القوى العربية المتنافسة (الإمارات العربية المتحدة ومصر، والأهم من ذلك) من أجل التأثير في منطقة الشرق الأوسط والجنوب الأفريقي بشكل عام وشمال أفريقيا بشكل خاص. ثالثاً، تشكل هذه السياسة جزءاً من سياسة شرق البحر الأبيض المتوسط الأوسع نطاقاً التي تنتهجها تركيا، حيث تواجه كتلة من البلدان تضم اليونان وقبرص وإسرائيل ومصر فضلاً عن فرنسا.

والواقع أنه من بين مذكرتي التفاهم ("تعيين حدود مناطق الولاية البحرية" في البحر الأبيض المتوسط واتفاقية الأمن والتعاون العسكري) اللتين وقعتهما تركيا مع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها في ليبيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، كانت صفقة "تعيين مناطق الولاية البحرية" تتعلق أساساً بشرق البحر الأبيض المتوسط بدلاً من ليبيا. ومن خلال هذه الصفقة، أرادت أنقرة تقويض نشوء نظام للطاقة والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط يستبعد تركيا. وقد اعترض عليه جميع الأطراف الأوروبية الفاعلة تقريبا على أساس مشروعيته من منظور القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، أدت هذه الصفقة إلى زيادة التوترات بين تركيا، واليونان، وقبرص، وفرنسا.(Dalay, 2021)

تعد تركيا الشريك الأكثر أهمية بالنسبة لليبيا الناشئة، كما أوضح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ترحيب الزعيم الليبي الجديد. رسمياً، ذهب دبيبه إلى تركيا لحضور الاجتماع الأول لمجلس التعاون الاستراتيجي المشترك، فيما وصفته مصادر إعلامية قريبة من حزب العدالة والتنمية الحاكم بأنه زيارة "حاسمة". ولكن من الواضح أن تركيا أرادت أن تبعث برسالة مفادها أنه على الرغم من تغير الحكومة في ليبيا، فإن علاقتها بطرابلس لا تزال خاصة. وضم الوفد الليبي الرفيع المستوى على نحو غير عادي خمسة نواب لرئيس الوزراء وأربعة عشر وزيراً، من بينهم وزراء الخارجية، والمالية، والاقتصاد، والتجارة. كما عقدت وزيرة الخارجية الليبية الجديدة نجلاء مانغوش اجتماعاً ثنائياً مع نظيرتها التركية ميفلوت زافوشلو. وفي هذا الاجتماع، أكد البلدان على أهمية مذكرة التفاهم البحرية لعام 2019. ويكتسب هذا التطور أهمية أكبر في أعقاب إعلان 14 أبريل/نيسان أن اليونان وليبيا اتفقتا على استئناف المحادثات بشأن تحديد الحدود البحرية. وحتى الآن، يبدو أن الحكومة الليبية الجديدة راغبة في تلبية طلبات جيرانها، ولكن السياسة الفعلية لا تزال غير مستقرة. (Mezran & Cristiani, 2021)

واتفق الوفدان الليبي والتركي أيضا على خمس مذكرات تفاهم جديدة شملت مشاريع في مجالات التعليم، والطاقة، ووسائل الإعلام، والتعمير . وفي حين تصور كثيرون أن نهاية حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج تعني أيضاً تقليص نفوذ أنقرة على طرابلس، فإن الحقيقة على العكس من ذلك، كما تظهر هذه الاتفاقيات. ومن المقرر أن يظل التعاون العسكري مسألة مركزية، وإن كانت خلافية بعض الشيء، في العلاقات بين أنقرة وطرابلس. ومع تقدم عملية الانتقال السياسي في ليبيا، ينبغي أن يغادر البلد أيضا "جميع القوات الأجنبية والمرتزقة"، وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار وقرارات

الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون الهدف مساعدة الليبيين على بناء قوات أمن وطنية موثوقة وفعالة بدون وجود دائم للقوات الأجنبية.(Mezran & Cristiani, 2021)

فقد ارتفعت صادرات تركيا إلى ليبيا بنسبة 58% سنوياً في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021 إلى 826 مليون دولار أميركي، وفي حين ارتفع إجمالي صادرات تركيا بنسبة 33.1% في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/نيسان، فإن هذه الزيادة في ليبيا بلغت 58%، أي ما يقرب من ضعف المتوسط العام، قال مرتضى كارانفيل، رئيس مجلس ليبيا التركي التابع لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية في تركيا (DEIK). وفي شهر إبريل/نيسان وحده، أبلغ كارانفيل وكالة الأناضول بأن الصادرات إلى ليبيا ارتفعت إلى عنان السماء بنسبة 228% إلى 263.3 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، الأمر الذي أظهر أن الروابط الثنائية القوية تنعكس بوضوح على التجارة. وقال "إننا نعلم أن القطاع الخاص التركي متحمس لإكمال المشاريع المفقودة والمشاركة في مشاريع جديدة في ليبيا"، مشيرا إلى العمل الذي تعين التخلي عنه بسبب سنوات من الاضطراب في بلد شمال أفريقيا. وأكد أن ليبيا لديها احتياجات تراكمت بشكل خاص بسبب الوضع على مدى السنوات 10 الماضية – منذ سقوط معمر القذافي والفوضى التي أعقبت ذلك – وتحتاج إلى حل سريع. مع تشكيل حكومة مؤقتة بموجب اتفاق سلام في فبراير/شباط، خرجت ليبيا مؤخرا من سنوات من الصراع للتحرك نحو الانتخابات في ديسمبر/كانون الأول الحالي.(Aslanhan, 2021)

ومما سبق يتضح أن مستقبل العلاقات التركية الليبية يتوقف بالأساس على مصلحة تركيا في التواجد في منطقة البحر المتوسط وخلق توازن امام تحالف مصر وقبرص واليونان وكذلك الحفاظ على أحد القضايا التي تتيح فرصة لتحسين العلاقات مع مصر مستقبلياً حيث بدأ الدولتين في تعاون على المستوى الاستخباراتي وذلك قد يكون من شأنه تقليل حدة التوتر بين البلدين، هذا إلى جانب الاهمية الاقتصادية لليبيا من حيث رغبة تركيا في زيادة استماراتها وحجم صادراتها إلى ليبيا. وبناء على ما تقدم، تسعى تركيا بكل السبل الممكنة وباستخدام كافة الادوات المتاحة السياسية والاقتصادية والعسكرية في تعزيز مكانتها وتوطيد نفوذها في ليبيا.

المطلب الثالث

كفاءة المحدد الاقتصادي في نجاح السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا

وعلى مدى ما يقرب من عقد من الزمان، كانت علاقة تركيا ومصر معقدة ومقيدة. ولكن على الرغم مما يقرب من ثماني سنوات من الرداءة، فقد أصدر المسؤولون الأتراك إعلانات مشجعة بشأن مصر على مدى الأيام القليلة الماضية. يقول بيوتر زالوسكي، وزير الخارجية التركي: وحتى الرئيس التركي نفسه، رجب طيب أردوغان، أعرب عن تأييده لإعادة تفعيل العلاقات. وعرضت أنقرة التوسط بين مصر وإثيوبيا بشأن سد النهضة الإثيوبي، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للقاهرة، نظراً لأن بناء أديس أبابا لمشروع الطاقة الكهرومائية الجديد يهدد وصول مصر والسودان إلى مياه النيل. (HELLYER & MERAL, 2021)

لقد سعت مصر إلى تشكيل عازل قوي ضد طموحات أردوغان في ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، سواء برسم خطوط حمراء أو بتشكيل تحالفات لمواجهة تحركاته. وفي أكتوبر 2020 بدأت وسائل الإعلام المصرية تتحدث عن محاولات تركية لتلبية احتياجات مصر. قال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين: "إن مصر أحد البلدان الهامة في المنطقة والعالم العربي، وإذا تم تشكيل منصة للتحرك معا بشأن قضايا ليبيا، وفلسطين وشرق البحر الأبيض المتوسط وقضايا أخرى، لا يسع تركيا إلا أن تنظر بإيجابية إلى ذلك وتقدم إسهاما إيجابيا " أعرب كالين عن رغبة أنقرة في استعادة العلاقات مع مصر". وقال أثناء مقابلة البيانات المتكررة في هذا السياق تلت ذلك. وأضاف قائلا "إذا أظهرت مصر الإرادة للتحرك بجدول أعمال إيجابي بشأن القضايا الإقليمية، فإن تركيا مستعدة للاستجابة لذلك".(Maziad, 2021)

بغضّ الطرف عن النجاح الذي تحقق من تثبيت النمط المصري التركي من أجل الحفاظ على العلاقات التجارية وسط أجواء التنافسات السياسية والإيديولوجية، قد نجد أنه معقد بشكل كبير في مناطق أخرى من الشرق الأوسط. بصفة عامة، يُمثل التبادل فيما بين رأس العمل والعمالة أكثر شيوعًا مقارنة بالتبادلات التجارية في جميع أنحاء المنطقة والسبب في ذلك يعود إلى أن مستوى قطاعاتها الصناعية متواضع. بيد أن ذلك لا يفصح عن أن التكامل الاقتصادي بين مصر وتركيا مستقر بشكل كبير، ولكن جهود التهدئة من جانب تركيا للحفاظ على البُعد الاقتصادي في علاقتها مع مصر، يجعل مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين جيد، وهو ما يمثل نجاح السياسة الخارجية التركية في تحقيق منافع اقتصادية في علاقتها بمصر. (عادلي، 2021)

أدت علاقات أنقرة الاقتصادية الدائمة مع النظام الليبي إلى أن تكون تركيا الشريك التجاري الأول لليبيا، وبحلول أوائل عام 2011، وتملك الشركات التركية أكثر من 20 بليون دولار من عقود

البناء والهندسة والطاقة في البلد، ورغم أن معظمها ظل غير مدفوع الأجر بسبب الثورة. (Harchaoui, 2020) وترجم الدور الحاسم الذي قامت به أنقرة في وقف الهجوم العسكري على طرابلس إلى تأثير ملحوظ في طرابلس، حيث يتركز النفوذ الإيطالي أيضاً. ويتجلى هذا في تشكيل الاتحاد الوطني التركي نفسه، نظراً للعلاقات الوثيقة التي تربط رئيس الوزراء عبد الحميد دبيبة بتركيا. واختيرت أنقرة لتكون أول زيارة خارجية لدبيبة في نيسان/أبريل، مما عزز العلاقة من خلال اتفاقات ثنائية بشأن الأمن والصحة، والطاقة، والهياكل الأساسية، والبناء.(Ataman, 2021)

والأهم من ذلك، أكد الاتحاد الوطني الأوروبي على مذكرة تفاهم مثيرة للجدل مع تركيا تم توقيعها في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 من قِبَل التقييم القومي العالمي السابق الذي خلق الكثير من الذعر في أوروبا فضلاً عن إيطاليا. وفي مقابل الدعم العسكري، اعترفت مذكرة التفاهم فعلياً بالمطالبات التركية بشأن ممر يبلغ عرضه 16 ميلاً بحرياً يمتد من جنوب غرب تركيا إلى شمال شرق ليبيا، وقد عُرِّف هذا الممر على أنه منطقة اقتصادية خالصة تركية، ولكنه تجاهل المطالبات الموازية لليونان ومصر بشأن أجزاء من نفس المنطقة.(Al-Jazeera Net, 2019)

وستتطلب الفترة المقبلة في ليبيا وفاق وطني ومصالحة وطنية وعزما وتصميما وطنيين على إرساء الأسس الحيوية للنظام السياسي المنشود. وسيكون بناء الدولة والمؤسسات فضلا عن مجال التعمير الحيوي في جميع القطاعات على رأس الأولويات. وسيحتاج شعب ليبيا إلى مساعدة خارجية في كل هذه المجالات، والبلدان التي وقفت إلى جانب ليبيا في أوقات الأزمات والخطر الجسيم هي الأقدر على تقديم هذه المساعدة. وتسعى هذه القطعة إلى توضيح إطار وأسس هذه الشراكة بين ليبيا وتركيا. وسوف ينادي بعلاقة استراتيجية طويلة وبصيرة بين تركيا وليبيا حتى عام 2050.-EL) GAMATY, 2020)

ومن الفرص الأخرى في ليبيا لإعادة الإعمار بناء محطات لتحلية المياه على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث إن 90 في المائة من السكان الليبيين يقيمون على طول خط الساحل، كما أن إمدادات المياه الرئيسية تأتي من مئات الكيلومترات في الجنوب مع انقطاع منتظم، بل وتخريب. وتأمين إمدادات المياه للسكان الليبيين مسألة أمن وطني والاستراتيجية المنطقية الوحيدة لتحقيق ذلك هي استخدام تحلية المياه من البحر. كما تعد المشاريع الزراعية والصناعات الزراعية من الإمكانيات الكبيرة التي يمكن للشركات أن تتبعها في ليبيا، حيث كان الليبيون يعتمدون بشكل رئيسي على استيراد غالبية احتياجاتهم الغذائية من الخارج. يمكن لشركات التصنيع التركية إنشاء مرافق التصنيع في ليبيا لتوريد السوق المحلية والبلدان المجاورة وكذلك السوق الأفريقية بشكل عام باستخدام قربها من السوق. (EL-GAMATY, 2020)

الخاتمة

يمكن القول إن تركيا تعتمد في سياستها الخارجية على الملف الاقتصادي باعتباره دافع لتوجهات السياسة الخارجية ومحرك اساسي لمصالحها القومية سواء السياسية أو الاقتصادية وهذا ما اتضح بشدة في السلوك الخارجي التركي تجاه كلا من مصر وليبيا في اعقاب احداث الربيع العربي. حيث استهدفت تركيا حماية مصالحها الاقتصادية بالأساس وهذا ما طغى على أهدافها السياسية وتوجهاتها الأيدلوجية واتضح في أكثر من موقف مع تغير الاحداث في هاتين الدولتين بالأخص. حيث إن تركيا مصممة على الإسهام في إعادة إعمار ليبيا. وتنتظر ليبيا عودة الشركات التركية، التي لديها خبرة كبيرة في العمل في البلاد، إلى تنفيذ مشاريع ضخمة في مجال البنية التحتية.

من الواضح أن العلاقات التركية المصرية تشهد تحسن تدريجي أو ما يعرف بوقف لحدة التوتر بين البلدين في الوقت الراهن وهذا بفضل سعي تركيا المستمر لتحسين العلاقات وتوضيح وجهات النظر وذلك ليس لأهداف سياسية انما بدوافع المصلحة القومية وتحقيق الاهداف والمصالح الاقتصادية التركية حيث ان حجم التبادل التجاري بين البلدين تقلص منذ عام 2013 وهذا ما يقلق الجانب التركي دائما لاهتمامه بتحقيق المصالح الاقتصادية لدولته وبخاصة في ظل الاحداث الاقتصادية العالمية الان إلى جانب أن تركيا تجيد استغلال الجوانب الاقتصادية باعتبارها اداة من ادوات سياستها الخارجية التي تقود إلى قوتها الناعمة.

وخلاصة القول، على الرغم من الجانب الأيديولوجي للصراع بين تركيا والقوى الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الهدف الرئيس المحرك لملف السياسة الخارجية التركية إزاء مصر وليبيا يتمثل في البُعد الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1. أحمد بدر، (1996). أصول البحث العلمي ومناهجه، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ص 24.
2. احمد سليمان الرحاحلة، (2014). الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الهاشمية الأردنية.
3. آر تي عربية. (2021). ارتفاع الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة 72.3%. تم الاسترداد من RT عربية: https://arabic.rt.com/business/1252193-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-/7%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A
4. أراكان إبراهيم عدوان، ومصطفى جابر فياض. (2020). محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، 10(1)، صفحة 664.
5. إسماعيل صبري مقلد، (1991). العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الخامسة، ص130-131.
6. الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). المادة 102. تم الاسترداد من https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/other-chapters-charter
7. الجزيرة نت. (30 9, 2012). تركيا تقرض مصر مليار دولار. تم الاسترداد من http//: goo.gl/OFW1Xk
8. السعيد سعيدي. (2021). السياسة الخارجية التركية اتجاه أفريقيا في ظل حزب العدالة والتنمية. مجلة العلوم الانسانية، 21(1)، الصفحات 736-745.
9. جيمس دورتي، روبرت بالتسعراف، (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 61-80.
10. دلية غانم. (6 5, 2021). تسعى تركيا إلى تحقيق أهداف اقتصادية وعسكرية وأخرى على مستوى الطاقة في شمال أفريقيا عمومًا والجزائر خصوصًا. تم الاسترداد من ديوان: https://carnegie-84487/mec.org/diwan
11. رافع شريف ذانون. (2020). توجهات السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط 2011. مجلة تكريت للعلوم السياسية، 20، صفحة 36.
12. رانيا طاهر، (2013). الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة الرؤية التركية.
13. روب ميكردس، (1961). مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت، المكتبة الأهلية، ص 461.
14. رولا مرتضي، (2013). الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الهاشمية الأردنية.
15. رئاسة الجمهورية التركية. (2020). سنزيد حجم تجارتنا مع البلدان الأفريقية إلى 50 مليار دولارا. تم الاسترداد من موقع رئاسة الجمهورية التركية: https://www.tccb.gov.tr/
16. ريحي مصطفى غليان، عثمان محمد غنيم، (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي، عمان، دار الصفاء للطباعة، ص 52.
17. زيا ميرال وجونثان إس، (2010). تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت.
18. سارة رضا احمد، (2015). جمعيات رجال الاعمال والسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2002-2012، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
19. سعيد الحاج. (2016). محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر. مركز إدراك للدراسات والاستشارات.
20. سفيان صخري، (2007). اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، جريدة اليوم الجزائرية، عدد 2774، 25 مارس 2007، ص8.
21. سونر كاجاتباي، (2009). شبح اتاتورك :7 أعوام من حكم حزب العدالة والتنمية، مركز الأبحاث التركية بمعهد واشنطن، العدد 1534.
22. عبد السلام إبراهيم بغدادي. (2011). البعد الأفريقي في السياسة المعاصرة. مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.
23. عبد الغفار عبد الرحمن، (2018). الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط (2011-2014)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
24. عبد الناصر جندلي، (2007). التنظير في العلاقات الدولية، الجزائر، دار الخلدونية، ص 156.
25. عمرو عادلي. (27 2, 2021). التجارة بين مصر وتركيا مستمرة وسط التوترات. تم الاسترداد من مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط: https://carnegie-mec.org/2021/11/17/ar-pub-85685

26. عين ليبيا. (28 11, 2019). توقيع مذكرتي تفاهم مع تركيا في التعاون الأمني والمجال البحري. تم الاسترداد من عين ليبيا: https://www.eanlibya.com/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D/86
27. فراس محمد إلياس. (2016). تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة (المجلد الأول). الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
28. فرانس 24. (2021). وفد ليبي رفيع المستوى برئاسة دبيبة يقوم بزيارة إلى تركيا ويلتقي أردوغان. تم الاسترداد من France 24: https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/20210412-%D9%88%D9%81%D8%AF-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%A8%D
29. كوك ستيف، (2012). ورقة بحثية: العلاقات التركية مع الشرق الأوسط، مركز أبو ظبي، الإمارات.
30. محمد السعيد ادريس، (2002). تحليل النظم الإقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية والاقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 60.
31. محمد السيد سليم. (1998). تحليل السياسة الخارجية (المجلد الثاني). القاهرة: مطبعة النهضة المصرية.
32. محمد السيد سليم، (1999). تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة، الطبعة الثالثة، ص 11.
33. محمود زكريا محمود إبراهيم. (2015). العلاقات السياسية الأفريقية – التركية: المحددات والقضايا. جامعة أفريقيا العالمية-مركز البحوث والدراسات الأفريقية.
34. محند برقوق، (2007) الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية، ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج، قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحي، 5-6 نوفمبر 2007.
35. محند برقوق، (2008/2009) تحليل السياسة الخارجية، محاضرات قدمت للطلبة ماجستير العلوم السياسية، جامعة بسكرة.
36. ناصيف يوسف، (1985) النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ص 57.
37. ناصيف يوسف، (1996). الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة، في جميل مطر محررا: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 262-263.
38. نتاليا توتشي، (2011). أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية.
39. ويسل قورت. (24 3, 2021). العلاقات التركية المصرية... تاريخ من التوترات والتعاون. تم الاسترداد من تركيا، الدول العربية: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-9%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1. Adly, A. (2021, 10 19). *How Egypt and Turkey Trade Amid Tensions*. Retrieved from Carnegie Middle East Center: https://carnegie-mec.org/2021/10/19/how-egypt-and-turkey-trade-amid-tensions-pub-85584
2. Aksoy, H. A., & Roll, S. (2020). A Thaw in Relations between Egypt and Turkey. *SWP Comment, 39*.
3. AL-ANANI, K. (2020, 3 18). *Egypt-Turkey Strained Relations: Implications for Regional Security*. Retrieved from Arab Center Washington DC: https://arabcenterdc.org/resource/egypt-turkey-strained-relations-implications-for-regional-security/
4. Al-Fawwaz, A. (2021). EGYPT-TURKEY RELATIONS TOWARDS LIBYA: POLITICAL AND ECONOMIC DIMENSIONS. *Journal of Liberty and International Affairs, 7*(3).

5. Al-Fawwaz, A. (2021). EGYPT-TURKEY RELATIONS TOWARDS LIBYA: POLITICAL AND ECONOMIC DIMENSIONS. *Journal of Liberty and International Affairs, 7*(3), p. 357.
6. Al-Jazeera Net. (2019, 12 15). *"After the Maritime Agreement ... Turkey Announces a New Step in Military Cooperation with Libya*, Retrieved from Al-Jazeera Net: https://bit.ly/39GTUO4
7. Almuedo, A. (2011). New Turkish Foreign Policy towards the Middle East: Neither so New, Nor so Turkish. *European Institute of the Mediterranean (IEMed.)*.
8. Arab News. (2020). *Turkey bolsters influence across North Africa's Maghreb*. Retrieved from Arab News: https://www.arabnews.com/node/1782241/middle-east
9. Aslanhan, U. (2021, 5 15). *Turkey's exports to Libya jumped 58% in January-April*. Retrieved from Economy: https://www.aa.com.tr/en/economy/turkeys-exports-to-libya-jumped-58-in-january-april/2242423
10. Ataman, M. (2021). *In Every Field Turkey and Libya Take Steps for Future*. Retrieved from Daily Sabah: https://www.dailysabah.com/opinion/columns/in-every-field-turkey-and-libya-take-steps-for-future
11. Atef, M. (2021, 3 25). Turkish-Egyptian Relations after Erdoğan's Sacrifice of the Muslim Brotherhood. *Fikra Forum*.
12. Ayata, S. (2004). *Changes in Domestic Politics and the Foreign Policy Orientation of AK Party in The Future of Turkish Foreign Policy*. (D. Kerides, & L. Martin, Eds.) Cambridge: M.I.T Press.
13. Aydın, F. K. (2004). European Integration and the Transformation of Turkish Democracy. *CEPS, EU-Turkey Working Papers, 2*.
14. Bagci, H., & Erdurmaz, S. (2017). LIBYA AND TURKEY'S EXPANSION POLICY IN AFRICA. *JANUS.NET e-journal of International Relations, 8*, pp. 38-52.
15. Barkey, H. (2011, 4 26). Turkey and the Arab Spring. *Carnegie Endowment for International Peace*.
16. Barkey, H. J. (2011). Turkish Foreign Policy and the Middle East. *CERI STRATEGY PAPERS*.
17. Bozkurt, A. (2019, 12 5). *Full text of Turkey-Libya maritime agreement revealed*. Retrieved from Nordic Monitor: https://nordicmonitor.com/2019/12/the-full-text-of-turkey-libya-maritime-agreement-revealed/
18. Dalay, G. (2021, 5 27). *Turkey's Libya Policy: New Flexibility, New Goals*. Retrieved from Italian Institute for International Political Studies: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/turkeys-libya-policy-new-flexibility-new-goals-30609
19. Eder, M. (2001). *The Challenge of Globalization and Turkey's Changing Political Economy," in Turkey in World Politics: An Emerging Multiregional Power.* (K. Kirişci, & B. Rubin, Eds.) Lynee Reinner.
20. EL-GAMATY, G. (2020). Turkey's Role in the Reconstruction of Libya. *Insight Turkey, 22*(4).
21. ENWERE, C., & YILMAZ, M. (2014). Turkey's Strategic Economic Relations with Africa: Trends and Challenges. *Journal of Economics and Political Economy, 1*(2), pp. 216-230.
22. EPDK. (2007). *Petrol Piyasasi Sektor Raporu 2007*. Retrieved from https://www.epdk.org.tr/Detay/DownloadDocument?id=VnTEoBxJzk=
23. Fleishman, J. (2012, 10). *Growing ties between Egypt, Turkey may signal new regional order*. Retrieved from Los Anglos Times: http://goo.gl/BrWcxR
24. Hale, W. (2000). *"Economic Issues in Turkish Foreign Policy," in Turkey's New World: Changing Dynamics in Turkish Foreign Policy*. (M. Alan, & S. Sabri, Eds.) Washington: The Washington Institute for Near East Policy.

25. Harchaoui, J. (2020). *Why Turkey Intervened in Libya*. Retrieved from Foreign Policy Research Institute: https://www.fpri.org/article/2020/12/why-turkey-intervened-in-libya/
26. HELLYER, H. A., & MERAL, Z. (2021, 3 19). *Will the Page Turn on Turkish-Egyptian Relations?* Retrieved from Carnegie: https://carnegieendowment.org/2021/03/19/will-page-turn-on-turkish-egyptian-relations-pub-84124
27. Itani, F., & Stein, A. (2016, 5 3). *Turkey's Syria predicament*. Retrieved from Atlantic Council: https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/issue-brief/turkey-s-syria-predicament/
28. James Rosenau, (1976) World Politics: An Introduction, New York, the free press, p16.
29. Kayaoglu, B. (2016, 6 14). *Why Turkey is Making a Return to Libya*. Retrieved from Al-Monitor: https://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2016/06/turkey-libya-economic-interests-ankara-tripoli-embassy.html.
30. Kutlay, M. (2011). Economy as the 'Practical Hand' of 'New Turkish Foreign Policy': A Political Economy Explanation. *Insight Turkey, 13*(1), pp. 67-88.
31. Lowy Institute. (2020). *What is Turkey's endgame in Libya?* Retrieved from https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/what-turkey-s-end-game-Libya
32. Maziad, M. (2021, 2). Turkey and Egypt: Time for Normalization? Not Quite Yet. *Insight*.
33. Melcangi, A. (2021, 6 1). *Egypt recalibrated its strategy in Libya because of Turkey*. Retrieved from Atlantic Council: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/egypt-recalibrated-its-strategy-in-libya-because-of-turkey/
34. Mezran, K., & Cristiani, D. (2021, 4 29). *Turkey and the new Libyan government: continuity, change, and new opportunities*. Retrieved from Atlantic Council: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/turkeysource/turkey-and-the-new-libyan-government-continuity-change-and-new-opportunities/
35. Newsroom. (2020, 5 14). *Turkey to go ahead with drilling as planned in Libya deal*. Retrieved from ekathimerini: https://www.ekathimerini.com/news/252685/turkey-to-go-ahead-with-drilling-as-planned-in-libya-deal/
36. Pack, J., & Pusztai, W. (2020). *Turning the Tide. How Turkey won the war for Tripoli*. Retrieved from Middle East Institute: https://www.mei.edu/publications/turning-tide-how-turkey-won-war-tripoli
37. Rosecrance, R. (1987). The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World. *The Journal of Energy and Development, 13*(1).
38. Saddiki, S. (2020, 12). The New Turkish Presence in North Africa: Ambitions and Challenges. *KAS Regional Program Political Dialogue South Mediterranean*, p. 1.
39. Sahinkaya, E. (2020). *Why Is Turkey Involved in Libyan Conflict?* Retrieved from VOAnews: https://www.voanews.com/a/extremism-watch_why-turkey-involved-libyan-conflict/6190551.html
40. Tanchum, M. (2021, 6 3). Turkey's Maghreb–West Africa Economic Architecture: Challenges and Opportunities for the European Union. *CENTRE FOR APPLIED TURKEY STUDIES*.
41. TELCİ, İ. N. (2020). Turkey's Libya Policy: Achievements and Challenges. *Insight Turkey, 22*(4), pp. 41-54.
42. Tepecikliogu, E. E. (2017). ECONOMIC RELATIONS BETWEEN TURKEY AND AFRICA: CHALLENGES AND PROSPECTS. *AFE BABALOLA UNIVERSITY: J. OF SUST. DEV. LAW & POLICY, 8*(1).
43. Tocci, N., Taşpınar, Ö., Barkey, H. J., Lecha, E. S., & Nafaa, H. (2011). TURKEY AND THE ARAB SPRING: IMPLICATIONS FOR TURKISH FOREIGN POLICY FROM A TRANSATLANTIC PERSPECTIVE. *The German Marshall Fund of the United States*.